مدى فعالية نظام المعلومات المالية و المحاسبية (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية: دراسة حالة

ياسين سيف مقبل علي
قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية والحاسبات - جامعة البيضاء
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v3i2.151

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فعالية نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية، والتعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون فعالية نظام (AFMIS).

اعتمدت الدراسة على قائمة استبيان وزعت على موظفي إدارة النفقات الجارية بوزارة المالية، والبالغ عددهم (50موظفًا)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، للتوصل إلى نتائج الدراسة، والتي من أبرزها:

1- أن أهداف نظام (AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.
2- ساهم النظام بدرجة كبيرة في تبسيط الإجراءات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.
3- ساهم النظام بدرجة كبيرة في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية .
4- يتميز النظام بالمرونة نتيجة استيعابه التغييرات والمستجدات التي حدثت وتحدث مستقبلًا.
5- يساهم النظام في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية .
6- هناك عدد من المعوقات تحد من فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات والتسريع من إنجاز المعاملات بوزارة المالية، أهمها:-

- قصور النظام في تصميم بعض النماذج الهامة و المطلوبة، مثل: العروض، والمذكرات، وردود الاعتذار.
- تأخر استكمال مراحل الربط الشبكي (لأغلب الجهات الحكومية /للأنظمة المكملة الأخرى) مع نظام (AFMIS) بوزارة المالية وبالبنك المركزي.
- تقصير الموظفين العاملين على النظام بإدخال العمليات المالية المختلفة بحسب التصنيف المناسب، ورفع التقارير عن أخطاء النظام.

وأوصت الدراسة المعنيين في وزارة المالية بالعديد من التوصيات، أهمها:

- التنسيق مع الشركة المصممة للنظام (AFMIS) لاستكمال النماذج الناقصة في النظام، مثل: المذكرات، وردود الاعتذار، وغيرها من النماذج الناقصة.
- استكمال ربط بقية الجهات غير المربوطة بالنظام واستيعاب الأنظمة الأخرى والتي يجب أن تتواءم مع نظام (AFMIS)، مثل: نظام الخزانة، ونظام الدين الخارجي، والأنظمة الأخرى المنطوية تحت مشروع تحديث المالية العامة.

- متابعة المختصين العاملين بالنظام AFMIS لإدخال العمليات المالية بحسب التصنيف المناسب؛ وذلك تجنبًا لإصدار تقارير مظللة وغير دقيقة عن العمليات المالية التي يتم إدخالها بالنظام.

Abstract

This Study aims to determine the Extend of an Effectiveness of Accounting and Financial Management Information System into simplify the Financial procedures and accelerate the achievement of transactions into the general department of current expenditure, achieve the financial transparency principle in the ministry of finance. In addition to identify the main obstacles which face the System effectiveness.

The Study depends on the case study and using a questionnaire that is distributed to all Employees and Managers (50 Amployees) within department, after that the SPSS application used to analysis the data which are collected from the sample. The results show the following:

1. The System participate in simplify theFinancial Procedures and accelerate the transactions' achievement in General Gepartment of Current Expenditure.
2. The System is Characterized by the flexibility, because it include the future changes.
3. The System participate into achieve the transparency principle in the ministry of finance.
4. There are many Obstacles facing the System effectiveness as follow:
   - System does no contain some important forms which the general department of current expenditure need such as memo ..etc.

- Delay in the Networking Finishing between the Ministry of Finance and Central Bank with the other institutions.
- The Computing Company does not modify the errors. and adding forms which the General Department of Current Expenditure need.
- The employees do not inter the different transactions into the System by the Appropriate Classification.
- Lack of the Knowledge about the Importance of (AFMIS) and its features.
- The employees do not reporting the new requirements they need and errors into the system.
- Lack of the department into follow the employees who are using the system and reporting their achievement level.

الإطار العام للدراسة

أولًا– المقدمة:

بدأت الجمهورية اليمنية بتطبيق الإصلاح المالي والإداري لتحسين أداء الحكومة والاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الحاسبات الإلكترونية، واستخدام تقنيات المعلومات، بما يساعد على استخدام الموارد المالية القصوى، وتحسين الشفافية من خلال سرعة الحصول على البيانات المالية في الوقت المناسب والدقة المطلوبة.

فقد تم تطبيق نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS)، الذي يعتبر ثمرة لجهود الخبراء والمستشارين الذين بذلوا قصارى جهدهم لإنجازه وفقًا لأرقى ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا متطابقًا مع القوانين واللوائح والأنظمة المالية، وملبيا لاحتياجات ومتطلبات العمل المالي والمحاسبي الحكومي، بجميع مراحله ابتداء من إعداد الموازنة العامة للدولة، ومرورًا بتنفيذ الموازنة، وانتهاء بالحساب الختامي للدولة، شاملًا تفاصيل تلك المراحل على مستوى السلطتين المحلية والمركزية وعلى المستوى العام للدولة.

حيث يقدم نظام (AFMIS) نقلة نوعية من خلال مخرجات (جداول /تقارير)تفصيلية وإجمالية، تفي بالغرض الذي من أجله تم تصميم النظام، ويستطيع المستخدم الحصول عليها بحسب الصلاحيات في أي وقت وبسهولة.

وتم البدء بتطبيق النظام في أربع جهات مركزية خلال الفترة (2009/2007) كمرحلة تجريبية، ومنذ العام 2010 تم البدء بنشر نظام

(AFMIS) لبقية الوحدات، حيث تم إضافة خمس جهات إضافية، وتطمح قيادة وزارة المالية ممثلة بمشروع تحديث المالية العامة أن يكون قد تم تطبيق النظام في 30 جهة و11 فرعًا مركزيًا و21 محافظة في حلول نهاية عام 2015م.

بناء على ذلك تأتي هذا الدراسة كمساهمة علمية لتقييم الدور الذي يقوم به النظام المالي والمحاسبي(AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية و التسريع من إنجاز المعاملات وتعزيز الشفافية المالية بوزارة المالية باليمن .

ثانيًا –مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن نظام المعلومات المالية والمحاسبية(AFMIS)المستخدم حاليًا بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية غير فعال بالشكل المطلوب في تبسيط الإجراءات المالية والتسريع من أنجاز المعاملات وتحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية، بناءً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

(ما مدى فعالية النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات وتحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

أي أن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية: –

س1:هل أهداف نظام(AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية؟

س2:هل نظام(AFMIS) يساهم في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية؟

س3:هل نظام (AFMIS) يساهم في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية؟

س4:هل نظام(AFMIS) مرن لاستيعابه التغييرات والمستجدات المستقبلية بوزارة المالية؟ س5:هل يساهم نظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية؟

س5:ما هي المعوقات التي تحد من فعالية نظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات وتحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية؟

ثالثاً – أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:–

– الإسهام في/ التوجه الرسمي العام للدولة نحو الحوكمة الإلكترونية، من خلال تطوير و تحديث البنية التحتية للنظام (AFMIS)في وحدات الجهاز الإداري للدولة، وبناء القدرات الذاتية له وصولًا إلى بيئة عمل تقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإعداد والتخطيط والمتابعة للموازنة العامة للدولة.

– تسليط الضوء على دور النظم المحاسبية الآلية و الكفوءة في تعزيز الحكم الرشيد، والمرتكز على الشفافية والنزاهة والمراقبة والمساءلة، والذي يتطلب أن تتضمن المعلومات أداء السياسيين والمساهمين في الخدمات وغيرهم من المؤثرين في هذا الخصوص، و لفت انتباه المعنيين إلى أهمية دعم و تعزيز الشفافية والنزاهة والمراقبة، مما يؤدي إلى تقليص فرص الفساد.

– التعرف على ما يحققه نظام (AFMIS) من منافع كثيرة، من أهمها: تقديم معلومات دقيقة وصحيحة، وما يترتب على ذلك من تطوير الممارسات المالية والمحاسبية للوحدات الحكومية، وصولًا إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتعزيز ثقة المجتمع بالحكومة والموظفين العموميين، وانعكاس ذلك على الرضا العام.

– يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تزويد وزارة المالية في اليمن بمعلومات عن مدى فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة

المالية، ومعرفة المعوقات التي تحد من فعالية النظام، وتقديم بعض التوصيات والحلول التي قد تسهم في تطوير نظام (AFMIS)، و تحسن من إمكانيات إدارة المشروع (AFMIS).

رابعًا – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات، وتعزيز الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية، ويتفرع هذا الهدف إلى الأهداف التالية:

1- تحديد مدى كفاية أهداف نظام(AFMIS) للمساهمة في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

2- تحديد دور نظام(AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

3- تحديد دور نظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

4- تحديد مدى استيعاب نظام (AFMIS) للمستجدات والمتغيرات المستقبلية بوزارة المالية.

5- تحديد دور نظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

6- تحديد أهم المعوقات التي تحد من فعالية نظام (AFMIS) وتؤدي إلى تعقيد الإجراءات المالية، وتأخير إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

7- تقديم توصيات قد تسهم في علاج المعوقات التي قد تحد من فعالية نظام(AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

خامسًا- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:(تعتبر أهداف نظام (AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

الفرضية الثانية:(يساهم نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية) .

الفرضية الثالثة:(يساهم نظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

الفرضية الرابعة:-(يعتبر نظام (AFMIS) مرنًا لاستيعابه التغييرات والمستجدات المستقبلية بوزارة المالية).

الفرضية الخامسة:(يساهم نظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية).

الفرضية السادسة:(هناك عدد من المعوقات تحد من فعالية نظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

سابعًا- منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم المنهجين التاليين :

1- المنهج الوصفي الذي من خلاله تم استعراض، ووصف مدى فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات، وتعزيز الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية، وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة.

2- المنهج التحليلي الذي تم من خلاله شرح وتحليل الإحصائيات والجداول المتعلقة بالدراسة.

ثامنًا- حدود الدراسة:

سيقتصر إجراء الدراسة على الإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية، وذلك للأسباب الآتية:-

– كون الإدارة العامة للنفقات الجارية تقوم بتنفيذ أكثر من 50% من المعاملات الواردة إلى وزارة المالية.

– كون الباحث أحد الموظفين بهذه الإدارة، و لضيق الوقت، ومحدودية الإمكانات المادية للباحث.

تاسعًا– هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة تحتوي على الإطار العام للدراسة، والدراسات السابقة، و فصلين، يتضمن الفصل الأول الاستراتيجية العامة لنظام المعلومات المالي والمحاسبي، فيما يتناول الفصل الثاني دراسة الحالة، وتحليل، ومناقشة النتائج.

عاشرًا– الدراسات السابقة:

1– دراسة (نجيب الموشكي،2011)بعنوان: "دراسة تحليلية لمشروع حوسبة النظام المالي والمحاسبي (AFMIS)، وتأثير تطبيقه في وزارة المالية بالجمهورية اليمنية"

هدفت إلى دراسة وتشخيص النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) الحالي؛ لاكتشاف نقاط الضعف، وتأثيرها على كفاءة هذا النظام، والتحليلات التي تعبر عن ملاءمة النظام، وتقييم البرنامج التدريبي للمستخدمين والموظفين العاملين على النظام، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي والمصادر الأساسية التي تم استخدامها(الاستفتاء – المقابلات – الملاحظات).

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب أنشطة نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية(AFMIS) في وزارة المالية نشطة، وتم إنجازها بكفاءة.

أوصت الدراسة وزارة المالية، ووحدة النظام المالي والمحاسبي البدء الفعلي بالمرحلة الثانية والثالثة لبقية الجهات الحكومية، وبالاستفادة من الأخطاء والعقبات من السنوات السابقة، التي واجهتها عملية تركيب، وتشغيل النظام، والاستفادة واستشارة بعض الشركات في النظم المالية، مثل: شركة الأوراكل.

2– دراسة(محمد علي القباطي، 2012)بعنوان "مشروع تبسيط الإجراءات في وزارة المالية"

هدفت إلى دراسة آلية تنفيذ العمليات المحددة في دليل الخدمات في الإدارات المستهدفة في قطاع التنظيم وحسابات الحكومة(الإدارة العامة للنفقات الجارية– الإدارة العامة للنفقات الرأسمالية– الإدارة العامة للحسابات المركزية– الإدارة العامة لمراقبة الاعتمادات– الإدارة العامة للتنظيم– الإدارة العامة لتخطيط النقدية)، وتحديد مناطق الاختناق، والتأخير، والتكرار، وطول الإجراءات في المعاملات.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمصادر الأساسية التي تم استخدامها(المقابلات الشخصية) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: (الحاجة إلى التحسين والتطوير– واستكمال الأتمتة المتبقية– وإعادة هندسة العمليات)

وأوصت الدراسة بالآتي: تفويض المختصين باستلام المعاملات مباشرة– تصدير المعاملات المكتملة في المستوى المخول بالصلاحية– عمل قوالب محسوبة للمذكرات اليدوية وإتاحتها للمختصين– التوسع في استخدام نظام السكرتارية والنظام المالي المحاسبي في القطاعات الأخرى– إنشاء أرشيف إلكتروني شامل– تطوير إدارة المعاملات المالية لحوسبة وتناول المعاملات إلكترونيا– الربط بين نظام إدارة المعاملات والنظام المالي المحاسبي– الربط الإلكتروني مع البنك المركزي– إصدار آلي لنماذج الخطابات وردود الاعتذار– إنشاء وتأمين قاعدة بيانات لتتبع الحسابات البنكية– ترقية واجهات وتقنية النظام المالي المحاسبي، وتمكين الجهات من إرسال معاملاتها إلى الوزارة إلكترونيا– أتمتة وحوسبة المذكرات والملاحظات وإرسالها إلكترونيا إلى الجهات– تطوير تقنيات إرسال الارتباط وأوامر الدفع ألياً– تطوير مميزات مراقبة وتتبع العقود والتدفقات المالية وسير الأداء.

3- دراسة (أشرف العزي, 2013م)بعنوان: "مدى إسهام نظم المعلومات الإدارية في إنجاح الإدارة المالية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام نظم المعلومات الإدارية في إنجاح الإدارة المالية بوزارة المالية في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال معرفة نظم المعلومات الإدارية، ومفاهيم نظم المعلومات الحديثة، وتطور تقنياتها، وإدارتها وأساليبها الفنية، وتشعبها، وانعكاساتها على كفاءة، وأداء هذه النظم المتواصلة على التعاملات الحكومية؛ لتحسين، و تطوير إجراءات العمل في الإدارات المالية، ما يعود بالنفع عليها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي اعتمد على توزيع استبيان لهذا الغرض.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين (المكونات المادية- مخرجات النظم- مساهمة الإدارة والمختصين- شبكات تناقل المعلومات) وبين نجاح الإدارة المالية.

وأوصت الدراسة وزارة المالية بإعادة النظر في هياكلها التنظيمية، وإعادة هندسة عملياتها بما يتناسب مع التطورات في نظم المعلومات، وتطوير قدرات الموظفين وتدريبهم، وتحديث البنية التحتية للمكونات المادية للنظم، وتوفير البرمجيات، وتوفير برامج الحماية والأمان لشبكات الحاسوب.

4- دراسة (Chaiyot. S, 2012)

بعنوان: "أثر فاعلية نظام المعلومات المحاسبي على فائدة المعلومات المحاسبية عن طريق ثقة المعلومة، و زمن وصول المعلومة كعوامل وسيطة".

هدفت إلى تشخيص آثار فاعلية نظام المعلومات المحاسبي على الاستفادة من المعلومات المحاسبية عن طريق ثقة المعلومة، ووصول المعلومة في الوقت المناسب كعوامل وسيطة؛ حيث اشتملت فاعلية نظام المعلومات المحاسبي على خمسة أبعاد، جودة العمل المحاسبي، كفاءة الرقابة الداخلية، فائدة التخطيط الاستراتيجي، ترابط قيمة النشاط، تفرد مصدر المعلومة.

شملت الدراسة المدراء التنفيذيين للمحاسبة في الشركات المسجلة في تيلاند كعينة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن جودة العمل المحاسبي حسن الفائدة من المعلومات المحاسبية عن طريق ثقة المعلومة، وصول المعلومة في الوقت المناسب، كما أن ترابط النشاط ذي القيمة يحسن الفائدة من المعلومة المحاسبية عن طريق الزمن المناسب للعملية المحاسبية. إن تأثير المتغيرات الوسيطة على العلاقات المذكورة سابقاً، حيث دعمت تكنولوجيا المعلومات العلاقة بين جودة العمل المحاسبي، كفاءة الرقابة الداخلية، فائدة التخطيط الاستراتيجي، ترابط قيمة النشاط، وثقة المعلومة. أيضًا توسطت العلاقة بين بعدي ترابط النشاط ذي القيمة، تفرد مصدر المعلومات، والزمن المناسب لوصول المعلومة.

5- دراسة(Pairat. P, 2012)

بعنوان: "فاعلية نظام المعلومات المحاسبي التأثير على أداء الشركات المسجلة في تايلند".

هدفت إلى تقييم الآثار الحالية لفاعلية نظام المعلومات المحاسبي (AIS) على الأداء. ولقياس فاعلية نظام المعلومات المحاسبي تم استخدام المعايير التالية: الموثوقية، الصلة بالموضوع، زمن وصول المعلومة.

حيث شملت الدراسة استبيان عينة من المحاسبين التنفيذيين في سوق الأوراق المالية في تايلند. وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى أن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي لها أثر إيجابي على الأداء، بالإضافة إلى أن التطور المؤسسي والدعم التنظيمي له أثار إيجابية على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

التعليق على الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات العربية يلاحظ أن الدراستين الأولى، دراسة(الموشكي,2011)والثانية، دراسة(القباطي,2012) بالرغم من أهميتهما والجهود الكبيرة التي بذلت فيهما، إلا أن محور اهتمامها تشخيص النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) الحالي لاكتشاف نقاط الضعف وتأثيرها على كفاءة هذا النظام، والتحليلات التي تعبر عن ملاءمة النظام، وتقييم البرنامج التدريبي للمستخدمين والموظفين العاملين على النظام.

الدراسة الثالثة، دراسة(العزي,2013) كان محور اهتمامها التعرف على مدى إسهام نظم المعلومات الإدارية في إنجاح الإدارة المالية بوزارة المالية في الجمهورية اليمنية.

أما الدراستين الأجنبيتين فلكونهما أجريتا في بيئات غير عربية غالبًا ركزتا على نظم المعلومات الإدارية الحكومية وشفافيتها بشكل عام.

وتركز الدراسة الحالية كامتداد للدراسات السابقة على جانب مدى فعالية النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) لتسهيل الإجراءات المالية، وسرعة إنجاز المعاملات في الوقت المحدد و تعزيز مبدأ الشفافية المالية.

الفصل الأول

نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية AFMIS

يهدف هذا الفصل إلى تناول دور نظام(AFMIS) في مراحل الموازنة في اليمن، وتناول نظرة عامة لنظام المعلومات المالي و المحاسبي (AFMIS)، ومراحل تطويره ودوره في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية والمعوقات التي تحد من فاعليته.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:-

أولًا- مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في اليمن و دور نظام(AFMIS):

تمر دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية بأربعة مراحل رئيسة، هي:

1- مرحلة إعداد الموازنة العامة للدولة.
2- مرحلة اعتماد الموازنة العامة للدولة.
3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
4- مرحلة مراقبة الموازنة العامة.

1- مرحلة إعداد الموازنة العامة في اليمن.

تمر مرحة إعداد الموازنة العامة في اليمن بعدد من الخطوات، أهمها:

أ- يتم صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء لتشكيل لجنة عليا للموازنات العامة، تتولى مناقشة، وإقرار الإطار العام لمشاريع الموازنات، ومشاريع قوانين ربطها، وإحالتها إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها.

ب- يقوم وزير المالية بإصدار قرار لتشكيل اللجنة الفنية برئاسة نائب وزير المالية، وعضوية المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة بإعداد الموازنة(وزارة التخطيط وزارة الخدمة وزارة المالية).

ت- تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع الإطار العام للموازنة العامة، والإطار الاقتصادي متوسط المدى، ورفعه إلى اللجنة العليا لمناقشته وإقراره.

ث- يصدر وزير المالية الكتاب الدوري للموازنة العامة للدولة، والكتاب الدوري لموازنات الوحدات الاقتصادية، يحدد فيه السقوف التأشيرية المتوقعة، والقواعد، والأسس التي تتبعها الجهات في إعداد مشاريع موازناتها في ضوء الإطار العام المقر من الجهة العليا.

ج- تشكل في كل جهة لجنة تختص بإعداد مشروع موازنتها، وتلتزم بالإعداد بالأسس

والقواعد الصادرة من وزارة المالية وبالنماذج والجداول والمواعيد التي تحددها الوزارة.

ح- تتولى وزارة المالية دراسة وتحليل مشاريع الموازنات المقدمة من الجهات، وتقديم نتائج دراستها إلى اللجنة الفنية لتتولى مناقشتها مع مختلف الجهات ورفعها إلى اللجنة العليا.

خ- تتولى وزارة المالية تحضير الصورة النهائية لمشاريع الموازنات العامة، في ضوء ما أقرته اللجنة العليا، ومشاريع قوانين ربطها، ومشروع البيان المالي، ورفعه إلى اللجنة العليا لمناقشته وإقراره وإحالته إلى مجلس الوزراء.

يتولى مجلس الوزراء إقرار مشاريع الموازنات ومشاريع قوانين الربط المالي لها وأحالته إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه (الأديمي ,السياني,2012)

دور نظام(AFMIS) في مرحلة إعداد الموازنة في اليمن:

لقد تم إنشاء نموذج مفصل لإعداد الموازنة الخاصة بنظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية، يغطي هذا النموذج مساحات العمل المتوقعة لمثل هذا التطبيق(إعداد الموازنة السنوية) مع أنه لم يتضمن بعد نصوص إطار النفقات متوسطة المدى.

إن إطار النفقات متوسطة المدى: هو عبارة عن تقدير لأرقام الميزانية والسياسات عبر فترة زمنية ثابتة (عادة من ثلاث إلى خمس سنوات). والقصد من هذه الآلية هو إدارة التأشيرات السنوية متوسطة المدى لسياسات الحكومة ونفقاتها.

التوقعات السنوية (يشار إليها عادة بالتوقعات) تدار كل سنة. السنة الأولى متناسبة مع الميزانية السنوية بينما توقعات المصروفات تكون مؤشرًا للسنوات اللاحقة.

حيث إن السنة الأولى من التوقعات تسجل لتكون الأساس لميزانية السنة القادمة، أرقام الميزانية والسنوات المتبقية من التوقعات تعدل لتعرض التغيرات في الميزانية المعتمدة، مثل إجمالي الناتج المحلي، والنمو، التضخم، أسعار الصرف...إلخ.

إطار الإنفاق على المدى المتوسط						
إنفاق سنوي للسنة 4	إنفاق سنوي للسنة 3	إنفاق سنوي للسنة 2	إنفاق سنوي للسنة 1	سنة الموازنة	السنة الحالية	السنة السابقة

يتم إضافة السنة النهائية في نهاية التوقعات(ستيفن,2005).

جدول (1-1) إطار الإنفاق على المدى المتوسط

لتنفيذ نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية سيكون توقعات لأربع سنوات، كما هو موضح بالجدول السابق سيزامن ذلك الخطة الخماسية، وسيسهل تعديل الميزانية لتتضمن أنشطة وبرامج سياسة التخفيف من الفقر.

2- مرحلة اعتماد الموازنة في اليمن:

بعد إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة يتم تقديمها إلى البرلمان لإقرارها، حيث يتم مناقشة ما ورد في مشروع الموازنة، وذلك للسلطتين المركزية والمحلية وعلى مستوى الأبواب والفصول والبنود، حيث يتم مناقشة تقديرات الإنفاق العام اللازم لتغطية الخدمات العامة، ثم بعد ذلك مناقشة تقديرات الإيراد العام اللازم لتغطية هذا الإنفاق (الدعيس,2002).

دور نظام(AFMIS) في مرحلة اعتماد الموازنة في اليمن:

بعد الموافقة على الموازنة من قبل البرلمان، يأتي دور النظام حيث يباشر المختصين بالإدارة العامة لمراقبة الاعتمادات بوزارة المالية بإدخال الموازنة المعتمدة باستخدام نظام (AFMIS)، ويتم تفصيل الموازنة المعتمدة لكل جهة بحسب التبويب الحكومي وعلى مستوى كل فترة (ربعية أو سنوية)، ويتم إرسالها إلى الوزارات والجهات المختلفة(يمن سوفت,2007).

3- مرحلة تنفيذ الموازنة في اليمن:

بعد اعتماد الموازنة العامة من السلطة التشريعية، يأتي دور السلطة التنفيذية، حيث يتم نشرها وإرسالها إلى مختلف الجهات الحكومية، حيث تتولى السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها الإدارية مسؤولية تنفيذ الموازنة، وذلك كما اعتمدتها السلطة التشريعية.

حيث تتبين مهمة التنفيذ من خلال جمع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها، وإيداعها في الخزينة العامة، ومن جهة أخرى يتم الإنفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الموازنة.

ولا يمكن تنفيذ الموازنة تنفيذًا سليمًا إلا إذا تم تنظيم الإدارة المالية المسئولة عن التنفيذ، وتنظيم مجموعة المستندات والدفاتر المستعملة في المحاسبة الحكومية، وتوحيد طريقة القيد بالمستندات والدفاتر، وسوف نتكلم عن هذه الثلاث الأمور فيما يلي(حجر,2000):

دور نظام(AFMIS) في مرحلة تنفيذ الموازنة في اليمن:

هناك دور يقوم به نظام(AFMIS) في وزارة المالية، يتمثل في:

أ- التأكد من توفر الاعتمادات والبند ورمز الحساب.

ب- التأكد من استخدام رمز إحصاءات مالية الحكومة الصحيح.

ج- التأكد من صحة حساب البنك الذي سيتم الدفع له.

إذا لم يستوفِ طلب الجهة أحد الشروط المذكورة أعلاه فيتم رفضه ويعاد إلى الجهة، وإذا استوفى الشروط تقوم وزارة المالية بالموافقة على الصرف باعتبار أنه مطابق للإجراءات والشروط، ومن ثم يقوم المختصون بإدارة النفقات الجارية بإصدار البلاغات البنكية ومخاطبة البنك المركزي بالصرف من حساب الجهة، وذلك باستخدام النظام (يمن سوفت,2007).

وفي الجهة يلعب نظام (AFMIS) دورًا بارزًا حيث يمكن استعراض البلاغات المصادقة والمبلغة للبنك؛ ليتم استكمال إجراءات الصرف للمستفيد.

4- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة في اليمن:

إعداد الموازنة العامة واعتمادها يستلزم بذل الجهود الضخمة، فإذا انعدمت الرقابة على ذلك فإن تلك الجهود سوف تضيع هباء، لذا لابد من وجود مرحلة تراقب وتراجع فيها كل التصرفات المالية، وحيث إن هذه المرحلة ضرورية وهامة، فإننا نجد جهات مختلفة وأجهزة فنية تتولى مراقبة التنفيذ ومن هذه الجهات(الدعيس ,2002) :

- وزارة المالية بأجهزتها الفنية والمراقبون الماليون ومدراء الحسابات بالجهات الحكومية.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- الهيئة العليا لمكافحة الفساد.
- اللجنة العليا للمناقصات.
- مجلس النواب.
- السلطات القضائية.

دور نظام(AFMIS) في مرحلة مراقبة الموازنة في اليمن:

في هذه المرحلة يلعب نظام (AFMIS) دورًا هامًا بوزارة المالية عند تلقي طلب الصرف من الجهة، وهو (يمن سوفت,2007):

- التأكد باستخدام النظام (AFMIS) عند الصرف إن المبلغ المطلوب من الجهة في إطار الموازنة ومرصود لنفس الغرض.
- التأكد من أنه تم تجنيب المخصص للغرض المحدد.

وأيضًا يلعب النظام (AFMIS)المربوط بالجهة دوراً هاماً من خلال(يمن سوفت,2007):

- مقارنة الاعتمادات المرصودة بالموازنة وما تم صرفة باستخدام نظام(AFMIS) بعد وصول إشعارات البنك، وصورة من البلاغات الصادرة

من وزارة المالية وإظهار أي تجاوزات قد تحدث.

- التأكد باستخدام نظام (AFMIS) بأن المبلغ اللازم قد تم حجزه ولا يمكن استخدامه في مصروفات مستقبلية، أو أغراض أخرى.
- يتم إعداد أمر الصرف إلكترونيا باستخدام النظام، ومباشرة إلى حساب المستفيد في بنك يجب ذكر اسم البنك والفرع في أمر الصرف، وإذا كان الدفع بواسطة شيك فيجب ذكر عنوان المستفيد في أمر الصرف.

ثانيًا- نظرة شاملة على نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS):

1- مفهوم نظام (AFMIS)

نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS): هو النظام الآلي الذي يدمج جميع وظائف الإدارة المالية في نظام واحد (إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وإصدار الحسابات الختامية)، وهو أحد مكونات مشروع تحديث المالية العامة، والغرض منه هو تحسين وتعزيز الرقابة المالية، و إدارة الأموال العامة، وتوفير معلومات مالية دقيقة في وقتها، و إعداد تقارير الإدارة المالية(البنك الدولي,2010).

ويعرفه(يمن سوفت,2009): "بأنه النظام الآلي، الذي يتم من خلاله إعداد، وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتبويب وتسجيل العمليات المالية والحسابات، والبيانات الإحصائية، والمخزنية والنماذج المالية، وإصدار الحسابات الختامية".

ويرى(ستيفن,2005)أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS)أحد أنظمة معلومات الإدارة المالية المتكاملة، ويعتبر من أهم الأسباب الأساسية للمحاسبة الأفضل، ويعتبر أرقى ما تم التوصل إليه من الأنظمة التقنية، بسبب التغير بسرعة في التقنية الناشئة، والمعلومات التي تحتاجها أنظمة المحاسبة حتى تكون كفوءة وفعالة.

2- مزايا نظام(AFMIS)

يتميز نظام (AFMIS) بعدد من المميزات تمكنه من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومن أهم هذه المميزات ما يلي(يمن سوفت،2009):

أ- استخدام البرنامج (RDBMS) لإدارة قواعد البيانات(ORACLE DBMS)،الذي يوفر سعة تخزين كبيرة للبيانات، وقدرة على الحفظ الاحتياطي لتلك البيانات واسترجاعها بأمان، كما يعتبر من أفضل أنظمة إدارة قواعد البيانات.

ب- يوفر مرونة عالية بشكل عام وسهولة في التعامل مع الشاشات والتقارير.

ت- العمل بقاعدة بيانات مركزية يسهل إدارتها والتحكم بها.

ث- سهولة التدفقات المعلوماتية والإحصائية والمالية أولاً بأول، حيث أُعد النظام بحيث يمكن ربطه بالأنظمة الآلية الأخرى للحصول على مختلف التقارير الإحصائية المطلوبة.

ج- يوفر النظام تقارير متعددة كانت تأخذ وقتًا كبيرًا لإعدادها، وهذه التقارير تخدم متخذي القرار، وتساعد المعنيين في تتبع الاختلالات والانحرافات، مما يتيح إمكانية المعالجة في الوقت المناسب.

وذلك كون نظام (AFMIS) يدمج جميع وظائف الإدارة المالية في نظام واحد (إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وإصدار الحسابات الختامية)، مما يؤدي إلى تحسين، وتعزيز الرقابة المالية، و إدارة الأموال العامة، وتوفير معلومات مالية دقيقة في وقتها، و إعداد تقارير الإدارة المالية بسهولة ويسر.

3- مكونات نظام (AFMIS)

يتكون نظام (AFMIS)من خمسة أجزاء(يمن سوفت،2007):

أ- قاعدة البيانات، والتي تشمل على مجموعة من الهياكل الخاصة بالموازنات :-

- الهياكل التنظيمية للسلطتين المركزية والمحلية

– الهياكل التبويبية للموازنات سواء في ما يخص الإيرادات أو النفقات.
– التصنيف الوظيفي.
– الموازنات السابقة لعدة سنوات.
– الحسابات الختامية المتوفرة لعدة سنوات سابقة.
–الموازنة الحالية المعتمدة.

ب– البرامج والعمليات، والتي تتمثل في مجموعة من البرامج الآلية، مثل برنامج أعداد وتنفيذ الموازنة، وبرنامج إعداد الحسابات الختامية، وبرنامج الاستلام والتسليم، وغيرها من البرامج المتعلقة بإعداد الموازنة، التي تمكن في:–

– التحضير لإعداد الموازنة.
– إعداد موازنة وحدات السلطة المحلية.
– إعداد موازنة السلطة المركزية.
– إصدار الموازنة العامة للدولة.
– إقرار الموازنة والمصادقة عليها.

ت– المخرجات والتقارير: هذا الجزء من النظام يختص بإصدار موازنات كل الوحدات والموازنات التجميعية حسب الجداول المعتمدة، وكذلك تقارير مختلفة كطباعة كل أنواع الهياكل المدخلة وصلاحيات أي مستخدم، والمصادقات التي تمت على الموازنات، وتقارير تاريخية عن كل العمليات التي تمت على الموازنات، وتقارير تاريخية عن كل العمليات التي تمت على موازنة ما أو قام بها أي مستخدم (تقارير رقابية).

ث– الصلاحيات والرقابة:– هذا الجزء من النظام يختص بإدارة النظام، بحيث يمكن إضافة المستخدمين، وإعطاؤهم صلاحيات الدخول إلى النظام، والعمل في بعض جزئيات النظام، أو بعض وظائف الشاشة، بحيث يضمن سرية المعطيات، وعدم السماح لأي مستخدم بالاطلاع أو التغيير إلا من له صلاحية بذلك، وهو يضمن أيضًا تسجيل كل التغيرات التي تحصل، وكذلك المسئول عن هذه التغييرات.

ج– نظام الاتصال و يشمل نظام(AFMIS) على مجموعة من الأدوات (الريسيفرات– الكابلات– خطوط الشبكات) التي تتيح التواصل بين الوحدات الإدارية، والوحدات الأعلى، وكذلك التواصل والاندماج مع الأنظمة الأخرى المكملة لنظام (AFMIS)، مثل: نظام الخزانة، ونظام إدارة النقدية، ونظام السكرتارية، ونظام التعهدات.

وهذه المكونات مجتمعة تعتبر من أهم الأسباب الأساسية التي جعلت من نظام (AFMIS) أفضل ما تم تقديمه للمحاسبة الأفضل، ويعتبر أرقى ما تم التوصل إليه من الأنظمة التقنية، بسبب التغير بسرعة في التقنية الناشئة والمعلومات التي تحتاجها أنظمة المحاسبة حتى تكون كفؤة وفعالة.

4– مراحل تطبيق وتطوير نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS)

يهدف هذا المطلب إلى تناول مراحل تطبيق، و تطوير النظام، وبيان الجهات الحكومية التي تم ربطها بالشبكة خلال المراحل المختلفة.

أ– مراحل تطبيق نظام (AFMIS) ضمن خطة تنفيذ مشروع تحديث المالية العامة:

يمر نظام (AFMIS) بعدة مراحل متتالية لتطبيقه وتطويره وبشكل تدريجي، وذلك حتى يتم السيطرة على المعوقات التي قد تنتج جراء عملية التطبيق، من أهم هذه المراحل(يمن سوفت,2007):

المرحلة الأولى: تشغيل النظام خلال الفترة (2009/2007) في الدواوين الرئيسية:

– وزارة المالية.
– وزارة التربية والتعليم.
– وزارة الأشغال العامة و الطرق.
– وزارة الصحة العامة والسكان.

وفي هذه المرحلة أيضًا تم تشغيل النظام عبر الاتصالات الإلكترونية بين وزارة المالية والبنك المركزي اليمني.

المرحلة الثانية: المرحلة الثانية خلال الفترة (2010-2014)، تم توسعة مجال تغطية النظام لتشمل خمس جهات حكومية (مصلحة الجمارك- مصلحة الضرائب- وزارة النفط- وزارة المياه- وزارة التخطيط).

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة بحسب خطة المشروع سيتم ربط جميع المكاتب التنفيذية العاملة بالمديريات مع المكاتب التنفيذية بالمحافظة، وارتباط كل مكتب تنفيذي بديوان عام الوزارة التابع له، وبذلك من المفترض أن تكون جميع المكاتب التنفيذية بالجمهورية اليمنية مربوطة بنظام (AFMIS) في نهاية 2015م بحسب الخطة.

حيث تشمل المرحلة الأخيرة الانتقال إلى نظام الاستحقاق بشكل كلي بعد استكمال مشاريع الخزانة والنقدية والتعهدات ثم تحديد وتقييم كافة الأصول والالتزامات المالية وغير المالية وبعد تعديل دليل حسابات الحكومة، وهذه العملية ملحة فنيًا من وجهه نظر الباحث.

ب- توسيع نطاق وتغطية نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS)

يتكون نظام المعلومات المالي والمحاسبي من مجموعتين من البرامج، هما:

البرنامج الرئيسي:- يشمل إعداد وتنفيذ الميزانية والحسابات الختامية.

البرنامج الموسع:- يشمل نظام رقابة التعهدات ونظام إدارة النقدية والخزانة.

وقد تم تطبيق المرحلة الأولى من النظام (البرنامج الأساسي) في 9وزارات كما تم الإشارة إلى ذلك سابقًا.

والمفترض أن يكون النظام جاهزًا للتطبيق على مستوى السلطات المحلية، و لكن لم يتم بدء المرحلة الأولى للتطبيق على مستوى هذه السلطات حتى الآن؛ وذلك بسبب عدم توفر السيولة اللازمة لتوفير البنية التحتية، وذلك على الرغم من أن المخطط له (في مشروع تحديث المالية العامة) أن يتم الانتهاء من ربط السلطة المحلية في نهاية عام 2015م، بما يدل على تعثر المشروع في بعض جوانبه.

أما "البرنامج الموسع" للنظام فلم يتم تطويره حتى الآن.

يدعم (البرنامج الموسع للنظام) تعزيز التغطية الوظيفية لنظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS)، بحيث يغطي نظام إدارة النقدية والخزينة ونظام تغطية التعهدات، والمفترض أن يتم تطوير هذه الأنظمة وإدخالها على مستوى الحكومة المركزية على مراحل في إطار البرنامج الموسع لنظام (AFMIS)، ومن ثم تنفيذ هذه الأنظمة على مستوى السلطات المحلية، وفي حالة نجاح التجربة في المرحلة الأولى لتطبيق هذه الأنظمة على مستوى السلطة المحلية، يتم ربطها بنظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS).

هذا التوسع الجغرافي والوظيفي المنشود للنظام من المتوقع أن يعمل على تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول النفقات والإيرادات.

وعند ربط النظام بكافة دواوين الوزارات والمكاتب التنفيذية بالمحافظات يعمل هذا على تحسين وتعزيز الرقابة المالية وإدارة الأموال العامة، ويقدم مزيدًا من الشفافية وإتاحة الفرصة للوصول إلى بيانات مالية دقيقة في المواعيد المحددة.

ومن هنا فإن تعميم النظام يمثل خطوة هامة تجاه تعزيز وتحسين إدارة المالية العامة في اليمن.

أي أن تطوير البرنامج الموسع للنظام(AFMIS) يدعم توسيع تغطية نظام المعلومات المالي والمحاسب(AFMIS) على النحو التالي:

ج- توسيع البرنامج الأساسي للنظام :

نظرًا لأن المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج الأساسي للنظام المالي والمحاسبي قد تمت بالفعل في تسع وزارات وعلى مستوى (21إدارة) مربوطة بالنظام، وكما هو موضح بالجدول (1-2). فإن مشروع

توسعة النظام الأساسي ل(AFMIS) يتضمن ما يلي(ستيفن,2005):

- ربط 21 وزارة وجهة مركزية متبقية بالنظام، بالإضافة إلى ربط بقية الإدارات المتبقية في الوزارات التي تم ربطها والبالغة(18إدارة).

جدول رقم (1–2) الجهات المربوطة بنظام (AFMIS) في المرحلتين الأولى والثانية

الوزارة	مجموع الإدارات المربوطة والمفعلة	الإدارات المطلوب تغطيتها في إطار توسيع البرنامج الأساسي
وزارة الصحة	4	4
وزارة التربية والتعليم	3	3
وزارة الأشغال العامة والطرق	1	1
وزارة المالية	3	2
وزارة النفط	3	2
وزارة المياه	2	2
وزارة التخطيط	3	2
مصلحة الضرائب	1	1
مصلحة الجمارك	1	1
الإجمالـــــــي	21	18

- ربط الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالنظام المالي والمحاسبي (AFMIS) بهدف بناء قدراته المؤسسية لتدقيق الحسابات.
- استهداف ربط جميع المحافظات الـ21 المستهدفة بالبرنامج الأساسي الموسع لنظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS).

إلا أن الربط بالبرنامج الموسع سيقتصر على 11 محافظة فقط، و ربط المحافظات بالنظام على مراحل تبدأ بالمرحلة الأولى التجريبية والتي تغطي محافظة تعز وأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وعدن.

وهكذا يتوقع أن يصبح نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS)، الإطار والأساس لتخطيط وتنفيذ الموازنة العامة مستقبلا في القطاع العام، وتتولى وزارة المالية التنسيق الأساسي للمشروع وفي نهاية دورة المشروع

يتوقع أن تشهد إدارة المالية العامة في اليمن تحسنًا كبيرًا، بما في ذلك الترتيبات الخاصة ببناء القدرات البشرية، والتي من شأنها أن تساعد على تحديث البنى الأساسية في القطاع العام.

ويتطلب توسيع البرنامج الأساسي للنظام بالتحديد، إنشاء مركز بيانات حديث في دواوين الوزارات مع رسيفر ملائم للتطبيقات (مُلقِم)، و قاعدة بيانات ورسيفر للاتصالات.

وهذه الإمكانيات المطلوبة حالت دون البدء بهذه المرحلة بسبب شحة الموارد والسيولة غير الكافية لدى الحكومة.

د– البرنامج الموسع للنظام (AFMIS):

يتمثل البرنامج الموسع للنظام (AFMIS) في ما يلي (أ)حوسبة وتنفيذ نظام إدارة النقدية. (ب) تعزيز الضوابط الداخلية للحكومة، من خلال تعزيز القدرة على رقابة الالتزامات ومراجعة الحسابات، وبالتالي التكامل مع نظام الرقابة من خلال نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS)، وتعزيز الكادر العامل في مجال المحاسبة و الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام باليمن.

يتطلب تنفيذ هذه العملية خطة ومنهجًا منطقيًا وتدريجيًا لتحقيق الأهداف خلال إطار زمني مناسب ومحدد، حيث تتضمن الخطة توزيع برمجيات تطبيقية وأجهزة على جميع وحدات الإنفاق ذات الصلة، ويشمل أيضا تدريب وبناء القدرات البشرية، وكذلك الشبكة المحلية والواسعة.

وفيما يخص الأجهزة، فإن وحدة إدارة مشروع (AFMIS) هي التي تقوم بوضع استراتيجية قبل

الموافقة على برنامج التوسيع للنظام، وتصبح هذه الاستراتيجية بمثابة مبادئ توجيهية للقطاع العام لتطوير شبكة محلية (LAN) وشبكة اتصال بعيدة (WAN)، فضلًا عن تصميم وتنفيذ قاعدة للبيانات المركزية ومواقع لمراكز البيانات البديلة، و تحديد المهام والاختصاصات لهذه الأخيرة وإدراجها ضمن خطة عمل وحدة إدارة مشروع (AFMIS) في المستقبل لتوسيع تغطية هذا النظام.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (القباطي, 2012) من الحاجة إلى التحسين والتطوير واستكمال الأتمتة المتبقية، من خلال التوسع في استخدام نظام السكرتارية والنظام المالي المحاسبي في القطاعات الأخرى والربط بين نظام إدارة المعاملات (السكرتارية) والنظام المالي و المحاسبي(AFMIS) والربط الإلكتروني مع البنك المركزي.

ثالثًا- الإبلاغ المالي باستخدام نظام (AFMIS)ودوره في تبسط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية والمعوقات التي تحد من فاعليته:

يهدف هذا المبحث إلى تناول مفاهيم الإبلاغ المالي وطرقه وأنواعه ويناقش دور نظام (AFMIS)في تبسط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات وتعزيز مبدأ الشفافية بوزارة المالية وتناول المعوقات التي تحد من فعالية النظام.

وتم تقسيم هذه الجزئية إلى الآتي:

1. الإبلاغ المالي وطرقه وأنواعه.

أ- مفهوم الإبلاغ المالي:

المقصود بالإبلاغ المالي إطلاق المخصصات و الاعتمادات المحتجزة بوزارة المالية و المرصودة في موازنات جميع الجهات الحكومية، حيث تقوم وزارة المالية بإصدار إضافات مستمرة، أو التعزيز لمرة واحدة، أو التفويضات الربعية أو النصف سنوية أو السنوية، و تخاطب البنك المركزي بصرف المبالغ وخصمها من الاعتمادات المرصودة في موازنات مختلف الجهات الحكومية، وقد يتم التفويض بإصدار مصرحات ربعية وبشكل دوري على مدار السنة(وزارة المالية ,2005).

ب- طرق الإبلاغ المالي:

- الإبلاغ المالي سابقًا قبل استخدام نظام (AFMIS).

بحسب الخبرة العملية للباحث كان يتم إبلاغ الجهات الحكومية باعتماداتها المرصودة بالموازنة العامة للدولة بطريقتين كالتالي:

- الطريقة الأولى: كان يتم الإبلاغ وإصدار المصرحات من خلال تفويض خطي موقع من وزير المالية أو مسئولين أو موظفين مخولين بذلك بالإدارة العامة لمراقبة الاعتمادات بوزارة المالية، ويتم إصدار المصرحات بشكل ربعي خلال السنة أو تفويض سنوي وإبلاغ البنك المركزي باعتمادات جميع الجهات الحكومية المرصودة في الموازنة بحسب البنود والأنواع المحددة، وعلى مستوى السلطتين المركزية والمحلية.

- الطريقة الثانية: يتم الإضافة والخفض على المصرحات المبلغ بها للجهات الحكومية من قبل الإدارة العامة للنفقات الجارية ومخاطبة البنك بالإضافة للمصرح أو الخفض من المصرح، ويتم بواسطة النماذج المعدة بواسطة الورد أو الإكسل في الكمبيوتر بحسب الغرض فقد تكون (إضافة- خفض -تعزيز-تفويض -مذكرة سحب-مذكرات - عروض- ردود اعتذار- وغيرها)، ومن ثم يتم تعبئة أو إعداد البلاغات والمذكرات يدويًا من قبل المختصين وطباعتها في النموذج المصمم للغرض (في الكمبيوتر) ومراجعتها ورقيًا، ومن ثم التوقيع عليها وإرفاقها بالمعاملة واستكمال إجراءات توقيعها وختمها وإرسالها إلى البنك للخصم من اعتمادات الجهة المعنية، هذا إذا كانت بلاغات أما إذا كانت مذكرات أو ردودًا أو عروضًا فيتم إرسالها إلى الجهات المستفيدة.

- الإبلاغ المالي حاليًا باستخدام نظام (AFMIS)، ويتم بطريقين كالتالي:

– تتم عملية الإبلاغ المالي خلال السنة عدة مرات عن طريق إصدار المصرحات الربعية لجميع الجهات الحكومية من قبل الإدارة العامة لمراقبة الاعتمادات بوزارة المالية، وذلك باستخدام النظام(AFMIS)، حيث يتم اعتماد الرصيد نهاية الربع السابق رصيد افتتاحي للربع المراد إطلاقه، ومن ثم أخذ المتغيرات التي تتم خلال الربع أي البلاغات الصادرة من مختلف القطاعات بوزارة المالية سواء بالزيادة أو بالنقصان، ويمثل الإجمالي العام و هو المصرح الذي يتم إطلاقه والتبليغ به.

– الإبلاغ المالي، والذي تقوم به الإدارة العامة للنفقات الجارية بوزرة المالية ألياً ,إما بالإضافة على المصرح أو بالخفض من المصرح، ولكن باستخدام النظام (AFMIS)، وبحسب النماذج المصممة في النظام فقد تكون (خفض أو إضافة) سواء كانت لمرة واحدة أو مستمرة، لمختلف الجهات الحكومية بصورة جماعية أو فردية خلال السنة المالية لحسابات الموازنة التشغيلية، وكذلك إجراءات المناقلة بين أرصدة مصرحات الجهة بين الفصول، والمخول لوزارة المالية القيام بها بناء على طلب من الجهات والمصادقة على مختلف تلك العمليات.

رابعًا– دور نظام (AFMIS) في تبسط الإجراءات المالية بوزارة المالية:

يلعب نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS) دورًا هامًا بالإدارة العامة للنفقات الجارية لتبسيط الإجراءات المالية، وسرعة إنجاز المعاملات، وتعزيز مبدأ الشفافية بوزارة المالية، ويمكن التطرق لهذا الدور في عدة محاور:

المحور الأول– الأهداف التي أنشئ النظام (AFMIS) من أجلها:

يهدف مشروع (AFMIS) إلى دعم البناء المؤسسي في حقل الإدارة المالية في وزارة المالية، والوزارات المرتبطة، ووحدات الموازنة، والمحافظات، والمديريات من أجل استكمال القدرات المؤسسية حاليًا، ويتحقق هذا عن طريق تنفيذ نظام محوسب للموازنة والحسابات وأنظمة الدفع، حيث يقدم النظام أثناء تنفيذه مزيدًا من الشفافية المالية من خلال نشر الموازنة، والاعتمادات، التي تم إقرارها وتقارير تنفيذ الموازنة الشهرية والربعية والسنوية على شبكة الإنترنت(البنك الدولي,2010).

وتتمثل أهداف النظام (AFMIS) في الآتي (يمن سوفت,2009):

1.توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.

2. تحسين أداء موظفي الإدارة المالية وإدارة الحسابات ومساعدتهم في تأدية أنشطتهم بكفاءة.

3.المساعدة في الحد من الأخطاء والمخالفات المحاسبية والمالية.

4.مساعدة المعنيين بعملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة والتقييم في تنفيذ مهامهم.

5. السرعة في التواصل وإيصال التعليمات والتوجيهات والمستجدات من خلال شبكة النظام بين جميع الجهات المعنية.

6. توفير الوقت والجهد وتحسين الأداء وسرعة الحصول على المعلومات.

7. توحيد آلية العمل وسهولة المتابعة والمراجعة.

ولكي تكتمل الأهداف الفرعية للنظام(AFMIS) كما أشار (القباطي, 2012)، لا بد من إنشاء أرشيف إلكتروني شامل – وتطوير إدارة المعاملات المالية لحوسبة وتناول المعاملات إلكترونيًا– وإنشاء وتأمين قاعدة بيانات لتتبع الحسابات البنكية، و ترقية واجهات وتقنية النظام المالي المحاسبي، وتمكين الجهات من إرسال معاملاتها إلى الوزارة إلكترونيا.

المحور الثاني – مساهمة نظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

من خلال العودة والمقارنة للمعاملات المنجزة بالإدارات المختلفة بوزارة المالية كما هو موضح في التقارير السنوية المستخرجة من النظام (AFMIS) المرفقة ضمن الملاحق، ملحق رقم (3) الخاص بخلاصة حركة المعاملات للأعوام 2010م وحتى 2013م وعلى سبيل المثال أظهرت التقارير نسبة أنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1-3) حركة المعاملات بالنفقات الجارية للأعوام 2010م/2013م

الفترة	المعاملات الواردة للنفقات	المعاملات المنفذة	المعاملات المرفوضة	نسبة الإنجاز
2010م	13.435	10.035	3.398	%34.72
2011م	12,646	11.153	1.493	%47.74
2012م	15.720	13.755	1.965	%54.94
2013م	17.545	14.749	2.448	%60.19

الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير المرفقة ضمن ملاحق البحث(ملحق 3) للأعوام (2013/2012/2011/2010)، والتي تم الحصول عليها من نظام السكرتارية، نلاحظ تزايد نسبة الإنجاز للمعاملات الواردة للإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية خلال الفترة2013/2010م، وانخفاض نسبة الإنجاز في الفترة 2010/2008م، ويرجع السبب في ذلك للآتي:

بدأ استخدام النظام وإدخال المبالغ المنصرفة لجميع الجهات الحكومية، وبحسب الاعتمادات المرصودة في موازنة الجهات الحكومية اعتبارا من 2008م كمرحلة تجريبية للنظام وحتى عام 2010م.

حيث كان يتم إصدار البلاغات بحسب النماذج المعدة بالورد والإكسل بعد إعدادها من المختصين وطباعتها ومراجعتها والتوقيع عليها، ومن ثم إرسالها للبنك للخصم من حساب موازنة الجهة المعنية.

ثم يتم إدخال هذه البلاغات إلى نظام (AFMIS) بحسب النماذج المعدة في النظام والمشابه للنماذج القديمة المعدة بالحاسوب(الورد-الإكسل)، وبعد إدخالها واستخراج البلاغات الآلية كمرحله تجريبية للنظام(AFMIS)، وكان يتم إرفاقها بالمعاملة أو بالطلب، ولكن هذه البلاغات الآلية الصادرة من النظام (AFMIS)لا يتم إرسالها للبنك، وإنما يتم أرفاقها وتداولها داخل الوزارة فقط للتجربة.

أي أن نظام (AFMIS) خلال الفترة 2008م/2010م كان يستخدم كسجل آلي للمبالغ المنصرفة بحسب البنود والاعتمادات المرصودة للجهات الحكومية بالموازنة وأيضًا عند إعداد المصرحات الشهرية لمختلف الجهات الحكومية.

لذلك نلاحظ انخفاض نسبة إنجاز المعاملات الواردة للإدارة العامة للنفقات الجارية من إجمالي المعاملات الواردة إلى وزارة المالية في عام 2010م، حيث بلغت النسبة (34,72%)، وكلما رجعنا إلى الخلف نلاحظ انخفاض النسبة. وذلك بسبب التأخر في إعداد وتعبئة البلاغات يدويًا من قبل المختصين بالإدارة ومن ثم إرسالها إلى الطباعة لطباعتها، وفقا للنماذج المصممة في الحاسوب، ومن ثم مراجعتها بعد الطباعة وإعادتها للطباعين لتعديلها، وسحبها بعد تعديل الأخطاء إن وجدت.

بعد ذلك يقوم المختصون بإدخال هذه البلاغات إلى نظام(AFMIS)، وإرفاق نسخة ثانية من البلاغات الآلية المعدة بنظام (AFMIS)، وهذه الإجراءات المكررة والمعقدة هي السبب الرئيس في تأخر إنجاز المعاملات، وانخفاض نسبة الإنجاز بالإدارة العامة للنفقات الجارية خلال الأعوام (2009/2008/ 2010م).

في بداية عام 2011م بدأت الإدارة العامة للنفقات الجارية الاستغناء عن النماذج والبلاغات المصممة بالحاسوب، التي كان يتم استخدامها سابقًا، والتي تكلف الوقت والجهد، وتم استخدام البلاغات المعدة عبر نظام (AFMIS)، واعتمادها وإرسالها إلى البنك بعد استخراجها من النظام والتوقيع عليها من المخولين بالتوقيع والمصادقة والتبليغ بها وإرسالها للبنك، وبعد الربط الشبكي مع البنك وبعض الجهات، تظهر هذه البلاغات في الجهة والبنك، ويمكن استعراضها في البنك عند الصرف وفي الجهة أيضًا.

ونلاحظ من خلال النتائج في الجدول السابق ارتفاع نسبة الإنجاز للمعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية خلال الفترة 2011 /2013م، وتزداد النسبة من سنة إلى أخرى ففي عام 2011م، بلغت النسبة (47.74%)، وزادت النسبة في عام 2012م، حيث بلغت (54.94%)، وفي عام 2013م بلغت (60.19%).

وهكذا نلاحظ تزايد نسبة الإنجاز بالإدارة مع التعود على استخدام النظام، ومع التوسع في الربط الشبكي للجهات الحكومية، وهذا يؤكد مساهمة نظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية، وبالتالي زيادة فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية، وخاصةً أن نسبة الإنجاز من المعاملات الواردة إلى وزارة المالية يتم إنجازها من قبل الإدارة العامة للنفقات الجارية كما تم توضيحه.

استخدام النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) يساعد على إنجاز المعاملات بالوقت المحدد، مقارنة بالنظام التقليدي اليدوي الأكثر كلفة من حيث الوقت والجهد، وتكمن أهمية فعالية نظام (AFMIS) بإسهامه في تطوير الأداء الوظيفي من خلال إنجاز المعاملات في وقتها المحدد، وتبسيط إجراءات المعاملات الواردة إلى وزارة المالية، وذلك من خلال استلام المعاملات آليًا الواردة من إدارة خدمة الجمهور، والذي يتم استلامها من المعاملين ومندوبي الجهات، ومن ثم استكمال إجراءات التنفيذ في إدارة النفقات الجارية باستخدام النظام، وضرورة إنجازها في الوقت المحدد، ويكون المختص مسئولًا عن التأخير، وهذا يسهل من الإجراءات الروتينية والمعقدة ويوفر المتابعة من قبل أصحاب الشأن.

المحور الثالث– مرونة نظام(AFMIS) واستيعابه للمستجدات والتغييرات المستقبلية:

أوردت الشركة المصممة للنظام (يمن سوفت,2007) أنه روعي أثناء تصميم النظام أن يكون التصميم مفتوحًا ومرنًا وقابلًا لاستيعاب التغييرات المستقبلية التالية:

- صمم النظام بأحدث تقنية قاعدة البيانات أوراكل(oracle10g)ويمكن تطويره باستخدام (developer10g) التي تمكن النظام من أن يكون web based).
- صمم النظام بشكل مفتوح وعند مستوى مفتوح للتبويب الاقتصادي والتبويب الوظيفي، بحيث يستوعب التبويب الحالي أو أي تبويب تقره وزارة المالية كما يمكن تعديل الحسابات أو استبدال حساب بحساب أخر.
- ثنائي اللغة بحيث يمكن أن تكون واجهة النظام بالعربي أو الإنجليزي، مع إمكانية تعديل مسميات الشاشات والحقول في الشاشة.
- تصميم مفتوح للهيكلة التنظيمية، بحيث يمكن تعديل أو استبدال أو نقل أي هيكلة.
- تصميم مفتوح لتوزيع الإيرادات المشتركة بحسب النسب المدخلة، والتي يمكن تعديلها.
- تصميم الإحالات والإقرارات والمصادقات بطريقة مفتوحة، بحيث يتم تحديد الهيئات واللجان المخولة بالإقرار ومستويات ومراحل المصادقة، بالإضافة إلى مخرجات الموازنة والتقارير المختلفة والرسومات التوضيحية بذلك.

- روعي في تصميمه إمكانية الحصول على مساعدات وإرشادات وتعليمات على مستوى كل الجزئيات والوظائف، مدعمًا بأمثلة توضيحية.

المحور الرابع – تحقيق مبدأ الشفافية المالية

يقصد بالشفافية المالية حق اطلاع الجمهور وجميع الجهات الحكومية على المعلومات المحاسبية والموازنات وعلى هيكل القطاع العام ووظائفه والنوايا والأهداف التي تستند إليها سياسات المالية العامة لجميع الجهات الحكومية(مفضل, 2007)

تؤكد العديد من الدراسات والأدبيات المالية والمحاسبية الحديثة بأن الشفافية بمفهومها العام أصبحت مطلبًا ملحًا وضروريًا، لكل المجتمعات، ليس على مستوى القطاع العام أو الحكومات فحسب؛ بل والقطاع الخاص أيضًا، فهي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبدونها لا يمكن الولوج بقوة في الأسواق العالمية التي تفرضها العولمة(جيليان, 2006).

إن تطبيق مبادئ وممارسات الشفافية المالية الصادرة من منظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية من قبل السلطات والمؤسسات الحكومية والشعبية ذات العلاقة يعزز من تطوير الأداء الحكومي، من خلال تطوير أسلوب الأداء المالي والمحاسبي لدى وزارة المالية والوحدات الحكومية الأخرى، وفي إطار وظيفة السلطة التشريعية يمكن استخدام تلك المبادئ والممارسات كوسيلة رقابية لمحاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية.

المحور الخامس– المعوقات التي تحد من فعالية النظام (AFMIS):

لا شك أن تطبيق أي نظام في أي من المؤسسات أو الجهات أو المنشآت يواجه العديد من المعوقات(المشاكل)، ومن خلال الممارسة العملية للباحث بالإدارة العامة للنفقات الجارية، وبعد الرجوع والاستعانة ببعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، يمكن استعراض أهم المعوقات التي قد تحد من فعالية تطبيق نظام (AFMIS) كما يلي:

1– ضعف تأهيل وتدريب الموظفين العاملين على نظام (AFMIS):

أشارت دراسة(الموشكي,2011) إلى أن من أهم معوقات فعالية نظام (AFMIS) هو ضعف البرنامج التدريبي للمستخدمين والعاملين على النظام، وقلة الموظفين الماهرين لتطبيق نظام (AFMIS) بوزارة المالية.

وفي ظل الانتشار الكبير للأنظمة التقنية والمحاسبية الخاصة بمعالجة البيانات وإدارتها وتخزينها وتوزيعها فإن الكثير منها قد تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة؛ بسبب إهمال الجوانب السلوكية للإفراد، في حين يعتبر العنصر البشري هو العنصر الرئيس في إنجاح هذه التقنية أو إفشالها(فهد,2012).

ويعتبر إقناع العاملين بأهمية نظام (AFMIS) وتأهيلهم وتدريبهم على استخدامه من أهم مقومات التطبيق الكفء والناجح لهذا النظام، وبما يمكن من تحقيق الأغراض المتوخاة منه، وذلك من خلال إقامة برامج تدريبية من قبل الشركة المصممة للنظام.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (العزي,2013) من أن المختصين الماليين العاملين على أنظمة المعلومات يساهمون بدرجة كبيرة في رفع كفاءة الإدارة المالية.

إن تدريب المراجعين والمختصين بالوحدات الحسابية ووحدات الموازنة ليصبحوا قادرين على فهم العمليات والإجراءات، التي من شأنها أن تؤثر على نظام الرقابة المتوفر، ضمن نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS)؛ أمر بالغ الأهمية ينبغي مراعاته، لما له من أهمية في زيادة القيمة المضافة مقابل إنفاق المال العام، وكذلك الحد من الفساد وإهدار الموارد.

وتكمن أهمية التدريب والتأهيل من خلال التدريب على كيفية استخدام النظام، وفقًا لأسس، ومعطيات سليمة، وبما يؤدي إلى تلافي إهدار الوقت والجهد وإنجاز المعاملات في الوقت المحدد، وتوجيه الاهتمام اللازم إلى العناصر التي تتطلب عناية خاصة، بما يحافظ على فعالية النظام في إنجاز المعاملات.

2- تضمين التقارير الصادرة من نظام (AFMIS) على معلومات مضللة:

هناك العديد من التقارير التي ينتجها نظام (AFMIS) والتي يمكن أن تتضمن معلومات مظللة، في حالة سوء استخدام النظام، وعدم الالتزام بالإرشادات والتعليمات الخاصة به، ومن هذه التقارير (وزارة المالية, 2006) :

أ- كشف عمليات الاستخدامات التشغيلية .

ب- الخلاصة العامة لموقف الاعتمادات والمصرحات والبلاغات.

ت- سجل ارتباط البلاغات.

ث- المبالغ المنصرفة على مستوى الجهات.

ج-المبلغ المنصرف حسب التصنيف.

ح- المبلغ المنصرف حسب نوع العملية.

خ- كشف البحث في البلاغات.

د- المبلغ المنصرف للاستراتيجية.

ذ- المبالغ المنصرفة للزيادة الممنوحة للموظفين.

لذلك يعتبر إصدار التقارير الشهرية والربعية والفصلية والسنوية بالإدارة العامة للنفقات الجارية من اختصاص أدارة البيانات والمعلومات، ويمكن الحصول على أي تقرير بسهولة، ولكن إذا لم يلتزم المختصين بإدخال العمليات أو البلاغات البنكية بحسب التصنيف المحدد للغرض(الاستراتيجية بجميع مراحلها الثلاث- أجور تعاقدية- بدلات مختلفة- موفدين دراسيًا- منقطعين...إلخ) فإنه سيتم إصدار تقارير مظللة وغير صحيحة، ولا تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، ولا تعبر عن البيانات الفعلية للجهة، وبالتالي تعتبر تقارير ناقصة، ولا يمكن الاعتماد عليها ولا تخدم مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، ولا تعبر عن الشفافية المالية بوزارة المالية.

وهذا يتفق مع ما أشار إليه (العزي,2013) بأن هناك علاقة قوية بين مخرجات نظم المعلومات الإدارية (تقارير يومية أو شهرية أو فصلية) وبين نجاح الإدارة المالية.

لذا فإن جودة العمل المحاسبي يحسن الفائدة من المعلومات المحاسبية عن طريق ثقة المعلومة، ووصول المعلومة في الوقت المناسب "Chaiyot Sumritsakun, 2012".

وبالتالي تعتبر التقارير الصادرة من النظام المالي (AFMIS) الناقصة والمظللة للمستخدم الداخلي والخارجي من أهم معوقات التطبيق الكفء والفعال والناجح لهذا النظام، وبما يمكن من تحقيق فعالية النظام، ولا بد من بذل المزيد من التوعية، وإقامة برامج تدريبية من قبل الشركة المحوسبة ووزارة المالية، وضرورة الاهتمام بتدريب المستخدمين على التطبيق العملي على شاشات التصنيف الموجودة بالنظام المالي والمحاسبي. (AFMIS)، وبيان المخاطر والآثار المترتبة على عدم إدخال البلاغات والعمليات المالية بالشكل الصحيح.

من وجهة نظر الباحث، ومن خلال تجربته العملية باستخدام النظام؛ يرى أن أهم المعوقات التي تقف أمام فعالية نظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية، هي كما يلي:

3- النقص في تصميم بعض النماذج الهامة في النظام، وتقصير الشركة المصممة لإضافة النماذج المطلوبة بحسب الحاجة، مثل:(المذكرات- ردود الاعتذار- العروض وغيرها).

4 - التأخر في استكمال بعض الأهداف الفرعية للنظام (AFMIS) على سبيل المثال(أ) التأخر في حوسبة وتنفيذ نظام إدارة النقدية. (ب)ضعف الضوابط الداخلية للحكومة، من خلال ضعف القدرة

على رقابة الالتزامات ومراجعة الحسابات، وبالتالي ضعف التكامل مع نظام الرقابة المتوفر بالفعل من خلال نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية.

لذا يرى الباحث ضرورة تعزيز الكادر العامل في مجال المحاسبة و الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام باليمن.

وكما أشار(القباطي,2012) إلى(الحاجة إلى التحسين والتطوير – وإعادة هندسة العمليات)، وذلك من خلال عمل قوالب محسوبة للمذكرات اليدوية وإتاحتها للمختصين– إنشاء أرشيف إلكتروني شامل– تطوير إدارة المعاملات المالية لحوسبة وتناول المعاملات إلكترونيا– إصدار آلي لنماذج الخطابات، وردود الاعتذار، وتمكين الجهات من إرسال معاملاتها إلى الوزارة إلكترونيا– أتمتة وحوسبة المذكرات والملاحظات وإرسالها إلكترونيا إلى الجهات– تطوير تقنيات إرسال الارتباط وأوامر الدفع آليا– تطوير مميزات مراقبة وتتبع العقود والتدفقات المالية وسير الأداء.

5– عدم الترابط والتنسيق بين نظام (AFMIS) والأنظمة المكملة الأخرى.

يلاحظ في التقارير المرفقة بالملحق رقم(3)، والذي تم استخراجها من نظام السكرتارية، والخاصة بحركة المعاملات للفترة 2013/2010م، لمختلف القطاعات والإدارات بوزارة المالية؛ أن هذه التقارير لا يمكن الحصول عليها من نظام (AFMIS)، بالرغم من أنها تظهر خلاصة للمعاملات المنفذة عبر نظام (AFMIS) فلو تم المواءمة والتنسيق بين نظام السكرتارية ونظام (AFMIS) لكان بالإمكان إن يتم الحصول على هذه التقارير من نظام (AFMIS) مباشرة، وهكذا بقية الأنظمة المكملة لنظام (AFMIS)، مثل: نظام النقدية، والخزانة لما له من علاقة مع نظام (AFMIS)، وغيرها من الأنظمة المتكاملة ذات العلاقة، فالمفترض أن يتم المواءمة والتنسيق والربط بين هذه الأنظمة المتكاملة ذات العلاقة المترابطة من أجل تكاملية البيانات والمعلومات.

وهذا ما أكده (الموشكي,2011) بأن من أهم معوقات فعالية نظام (AFMIS) هو عدم التكامل للنظام (AFMIS).

ويشير الخبير المالي لوزارة المالية باليمن (العشماوي,2008) إلى أن من نتائج تجارب الحكومات الرائدة في مجال إدارة الخزانة العامة تحدد معوقات تطبيق نظام الخزانة العامة في ما يلي:

أ–عدم العلم بما يمكن توقع حدوثه(مدخلات الإنجاز– وسائل الإنجاز– الإنجاز– الأهداف)، بالقطاع الحكومي.

ب– عدم السيطرة على كل ما يمكن حدوثه بالقطاع الحكومي(المدخلات– العمليات– الإجراءات– الإنجاز– الأهداف– المخرجات).

ت– عدم تحقيق التوازن النسبي بين أوجه الإنفاق المتوقعة دوريًا(شهريًا مثلًا)، وبين التدفقات النقدية الواردة والصادرة دوريًا(شهريًا مثلًا).

وهذا يشير إلى أن البيئة المتاحة في الوقت الراهن في اليمن للبدء بتطبيق نظام الخزانة غير متوفرة خصوصًا مع الظروف الاقتصادية لليمن المتمثلة بشحة الموارد وقلة السيولة.

الفصل الثاني

دراسة الحالة وتحليل ومناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل منهج دراسة الحالة وصف مجتمع وعينة وفروض الدراسة وعرض نتائج دراسة الحالة وتحليلها ومناقشتها في ضوء الأهداف والفرضيات كما يلي:

أولًا– منهجية الدراسة:

تقتضي الدراسة العلمية في المجالات الإدارية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى أن يتم تحديد السبيل العلمي لكيفية تخطيطها وتنفيذها، ومحاورة ومناقشة أهم النتائج التي تتوصل إليها.

وعليه سيركز هذا المبحث على توضيح المنهج المستخدم، ومصادر الحصول على المعلومات، ومجتمع الدراسة، ومراحل تطوير أداة القياس ومحتوياتها وإجراءات توزيعها، والاختبارات الخاصة بصدق وثبات أداة القياس، والأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في عملية الكشف عن العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي تناولتها التساؤلات والفرضيات، إلى جانب الإشارة إلى أبرز المحددات التي واجهت الباحث أثناء الدراسة الحالية، وذلك من خلال النقاط التالية: (البراوري، آخرون,2010)

1- مصادر الحصول على المعلومات:

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية في الحصول على المعلومات والبيانات من خلال مصدرين، هما:

المصادر الثانوية:- بهدف جمع المادة الأولية المتعلقة بالدراسة، والمتمثلة بالجانب النظري؛ رجع الباحث إلى الكتب والدوريات والأبحاث المتعلقة بالموضوع كرافد ثانوي تم من خلاله استقاء الأسس والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

المصادر الأولية:- من أجل الوصول إلى المعلومات المباشرة تم الاعتماد على استبانة تم تصميمها، ومن ثم توزيعها على مجتمع الدراسة.

2- مراحل تطوير الاستبانة: مرت عملية تطوير الاستبانة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات والرسائل الجامعية السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تم ترجمة وصياغة فقرات الاستبانة بما ينسجم مع أسئلة وفرضيات الدراسة الحالية من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها.

المرحلة الثانية: تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة المتخصصين، وعددهم 6 أساتذة للتأكد من أن محتويات فقرات الاستبانة ذات علاقة بأبعاد الدراسة.

وعبر المرحلتين السابقتين تم إعادة صياغة بعض الفقرات بحيث تصبح مفهومة للمستجيبين، وتم حذف بعض الفقرات فاستقرت الاستبانة بصورتها النهائية على (28)فقرة، موزعة على خمسة محاور كل جزء يحتوي على مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

المحور الأول: اشتمل هذا المحور على عشر فقرات (1-10) في الجزء الأول من الاستبانة، يتناول وجهة نظر المستجوبين حول مدى كفاية أهداف النظام (AFMIS) للمساهمة في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

المحور الثاني: اشتمل هذا المحور على أربع فقرات (1-4) في الجزء الثاني من الاستبانة، يتناول وجهة نظر المستجوبين حول دور النظام AFMIS في تبسيط إجراءات المعاملات والتسريع من إنجازها بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

المحور الثالث: اشتمل هذا المحور على فقرتين (5-6) في الجزء الثاني من الاستبانة، يتناول وجهة نظر المستجوبين حول مدى استيعاب النظام (AFMIS) للمستجدات والمتغيرات المستقبلية وبحسب الطلب.

المحور الرابع: اشتمل هذا المحور على أربع فقرات (7-10) في الجزء الثاني من الاستبانة، يتناول وجهة نظر المستجوبين حول دور النظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

المحور الخامس/ اشتمل هذا المحور على ثمان فقرات (1-8) في الجزء الثالث من الاستبانة، يتناول وجهة نظر المستجوبين حول أهم المشاكل التي تقف أمام فعالية النظام AFMIS لتبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

3- مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية

بالجمهورية اليمنية والبالغ عددهم (50) موظفًا، كون هذه الإدارة تقوم بتنفيذ أكثر من 50% من المعاملات الواردة إلى وزارة المالية كما هو موضح بالجدول التالي الذي يوضح نسبة حركة المعاملات خلال الفترة 2012وحتى 2013م بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

جدول (3-1) يبين نسبة المعاملات الواردة لإدارة النفقات الجارية

الفترة	إجمالي المعاملات الواردة لوزارة المالية	المعاملات المرسلة للنفقات الجارية	النسبة إلى إجمالي المعاملات	نسبة إنجاز النفقات من المعاملات الواردة
2012م	15.720	13.755	1.965	%54.94
2013م	17.545	14.749	2.448	%60.19

ب- عينة الدراسة:

تتمثل في كامل المجتمع والمتمثل في موظفي الإدارة العامة للنفقات الجارية وعددهم(50موظفًا) وذلك نظرًا لصغر مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3-2) يوضح بيانات عينة الدراسة

مجتمع البحث	العينة المختارة	الاستمارات المسلمة	الاستمارات المعادة	نسبة المعاد إلى المسلم	نسبة تغطية مجتمع البحث
50	50	50	43	%86	%100

4

- أداة الدراسة: تم بناء أداة الدراسة من جزئين:

الجزء الأول : يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة، والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة، ممثلة في:

أ- الجنس.

ب- العمر.

ث- مسمى الوظيفة.

ج- المؤهل العلمي.

ح- - التخصص.

خ- - عدد الدورات التي حصل عليها في مجال الحاسوب.

الجزء الثاني: من الاستبانة ويتكون من ستة محاور، وهي :-

جدول رقم (3-3) يوضح تركيب استمارة الاستبيان

المحاور الرئيسية	عدد الأسئلة	أرقام الأسئلة
تحديد مدى كفاية أهداف النظام (AFMIS) للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.	10	1-10 في الجزء الأول
تحديد مدى مساهمة النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.	2	2و4 في الجزء الثاني
تحديد مدى مساهمة النظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.	2	1و3 في الجزء الثاني
تحديد مدى مرونة النظام (AFMIS) لاستيعابه التغيرات والمستجدات المستقبلية.	2	5-6 في الجزء الثاني
تحديد مدى مساهمة النظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية.	4	7-10 في الجزء الثاني
تحديد المعوقات التي تقف أمام تحقيق فعالية النظام(AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.	8	1-8 في الجزء الثالث

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور قائمة تحمل العبارات التالية (موافق- موفق إلى حد ما – غير موافق)

جدول رقم (3-4) يوضح درجات التقدير اللفظي

التقدير اللفظي لدرجة الموافقة على التطبيق	الدرجة
غير موافق	3 درجات
موافق إلى حد ما	2 درجتان
موافق	1 درجة واحدة

وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي:

موافق (3) درجات.

موافق إلى حد ما (2) درجتان.

غير موافق(1) درجة واحدة.

5- إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد الحصول على موافقة الدكتور المشرف بعرض الاستبيان على أعضاء التحكيم ليتم التعديل النهائي ومن ثم توزيع الاستبيان، عدد (50) استبيانًا على أفراد العينة المستهدفين في الدراسة، وطلب منهم إرجاعها مرة أخرى، وخلال أسبوعين من المتابعة تم استرجاع الاستبيانات التي تم جمعها، حيث كان عددها (43) استبيانًا صالحة للتحليل.

وبعد ذلك تم إدخال البيانات ومعالجتها إحصائيًا، ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

6- أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لإفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

ب- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور بحسب أعلى متوسط حسابي.

ت- تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي. أي أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

ثانيًا: اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج

النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:(أهداف النظام (AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية).

رقم	العبارة	التكرارات	درجة الكفاية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
		النسبة	كافية	كافية إلى حدما	غير كافية			
1	الحصول على معلومات مفيدة بأقل جهد وبأسرع وقت.	ك	30	12	1	2.675	0.515	2
		%	69.8	27.9	2.3.			
2	تحسين الأداء و الحد من التلاعب والمخالفات المالية والمحاسبية بالوحدات الإدارية المختلفة.	ك	15	22	6	2.211	0.667	9
		%	34.9	51.2	14			
3	تحسين المهارات وتطوير الممارسات المحاسبية للموظفين.	ك	19	19	5	2.326	0.0.672	7
		%	44.2	44.2	11.6			
4	تبسيط إجراءات تنفيذ المعاملات الحكومية الواردة إلى وزارة المالية.	ك	31	11	1	2.698	0.507	1
		%	72.1	25.6	2.3			

5	تتبع التغييرات التي ستحصل على العمليات والحسابات و الهياكل والقواعد مستقبلًا.	ك	19	22	2	2.396	0.575	4
		%	44.2	51.2	4.6			
6	المساعدة على ضبط وضمان سرية المعلومات وتحديد المسئولية.	ك	19	21	3	2.372	0.611	5
		%	44.2	48.8	7			
7	استكمال المراحل المتبقية لتطوير النظام الحالي بحسب الخطة.	ك	18	22	3	2.351	0.606	6
		%	41.9	51.2	7			
8	سرعة التواصل مع مختلف الوحدات الإدارية داخل وزارة المالية وخارجها.	ك	20	17	6	2.325	0.707	8
		%	46.5	39.5	14			
9	المساعدة في إصدار تقارير دورية وسنوية وفصلية وشهرية بما يتم تنفيذه من الموازنة.	ك	29	13	1	2.651	0.523	3
		%	67.4	30.3	2.3			
	المتوسط العام					2.445	0.598	

جدول(3–11) استجابات الأفراد حول مدى كفاية أهداف النظام للإسهام في تبسيط الإجراءات

يتضح من النتائج في الجدول رقم (3–11) اتفاق أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مدى كفاية أهداف النظام (AFMIS) للإسهام في فعالية النظام بتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية "في الجزء الأول من الاستبيان بحسب ترتيب الفقرات(4,1,9 ,5,6 ,7 ,3,8 , 2):-

1. جاءت الفقرة (4)وهي " تبسيط إجراءات تنفيذ المعاملات الحكومية الواردة إلى وزارة المالية " في المرتبة الأولى من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.698 من 3)، وانحراف معياري (0.507)، وهذه النتيجة تؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

2. جاءت(الفقرة 1) وهي "الحصول على معلومات مفيدة بأقل جهد وبأسرع وقت" في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية هذا الهدف بمتوسط (2.675 من 3)، وانحراف معياري (0.515)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

3. جاءت الفقرة (9) وهي "المساعدة في إصدار تقارير دورية وسنوية وفصلية وشهرية بما يتم تنفيذه من الموازنة" في المرتبة الثالثة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.651 من 3)، وانحراف معياري (0.523)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

4. جاءت الفقرة (5) وهي "تتبع التغييرات التي ستحصل على العمليات والحسابات و الهياكل والقواعد مستقبلًا" في المرتبة الرابعة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.396 من 3)، وانحراف معياري (0.575)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

5. جاءت الفقرة (6) وهي "المساعدة على ضبط وضمان سرية المعلومات وتحديد المسئولية" في المرتبة الخامسة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.372 من 3)، وانحراف معياري (0.611)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

6. جاءت الفقرة (7)وهي "استكمال المراحل المتبقية لتطوير النظام الحالي بحسب الخطة" في المرتبة السادسة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.351 من 3)، وانحراف معياري (0.606) وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

7. جاءت الفقرة (3) وهي "تحسين المهارات وتطوير الممارسات المحاسبية للموظفين " في المرتبة السابعة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.326 من 3)، وانحراف معياري (0.672)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

8. جاءت الفقرة (8) " وهي سرعة التواصل مع مختلف الوحدات الإدارية داخل وزارة المالية وخارجها " في المرتبة الثامنة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.325 من 3)، وانحراف معياري (0.707)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

9. جاءت الفقرة (2) وهي "تحسين الأداء و الحد من التلاعب والمخالفات المالية والمحاسبية بالوحدات الإدارية المختلفة" في المرتبة التاسعة من حيث اتفاق أفراد العينة على كفاية الهدف بمتوسط (2.211 من 3)، وانحراف معياري (0.667)، وهذا يؤكد أن هذا الهدف من أهداف النظام (AFMIS) كافٍ للمساهمة بفعالية النظام لتبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

من خلال الجدول (3–12) الذي يقيس الفرضية الأولى، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة والمتوسط الكلي الذي يساوي (2.445من 3) و انحرافه المعياري (0.538)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص(أهداف النظام (AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية).

وهذا يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية نظام (AFMIS) وبجودته، كما يشير إلى أن النظام يحظى بدرجة كبيرة من الثقة لدى موظفي الإدارة العامة للنفقات الجارية، بما يدعم من فرص نجاحه، ويقلل من المعوقات السلوكية التي تواجه تطبيق النظام.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة(نجيب الموشكي,2011) السابقة، والتي توصلت إلى أن أغلب أنشطة نظام (AFMIS) في وزارة المالية نشطة وتم إنجازها بكفاءة.

الفرضية الثانية: (يساهم النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية)

جدول رقم (3–12)استجابات الأفراد على عبارات مساهمة (AFMIS)في تبسيط الإجراءات

رقم	العبارة	التكرار النسبة	درجة المساهمة يساهم	يساهم إلى حدما	لا يساهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
2	يساهم في توحيد آلية العمل، ويسهل التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية بوزارة المالية.	ك	25	17	1	2.559	0.541	2
		%	58.2	39.5	2.3			
4	يساهم في تبسيط الإجراءات المالية، ويسهل توثيق وحفظ واستعادة المعلومات.	ك	34	6	3	2.72	0.584	1
		%	79	14	7			
	المتوسط العام					2.64	0.562	

يتضح من النتائج في الجدول (3–12)اتفاق أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مدى مساهمة النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات بوزارة المالية بحسب ترتيب الفقرات(2,4) وعلى النحو التالي:

1. جاءت الفقرة (4) وهي "يساهم في تبسيط الإجراءات المالية، ويسهل توثيق وحفظ واستعادة المعلومات" في المرتبة الأولى من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.72 من 3)، وانحراف معياري (0.584)، وهذه النتيجة تؤكد أن النظام (AFMIS) يبسط الإجراءات المالية، و يسهل توثيق وحفظ واستعادة المعلومات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

2. جاءت الفقرة (2) وهي "يساهم في توحيد آلية العمل، ويسهل التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية بوزارة المالية" في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.559 من 3)، وانحراف معياري (0.541)، وهذه النتيجة تؤكد أن النظام (AFMIS) يساهم في توحيد آلية العمل، ويسهل التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية، وبالتالي تبسيط الإجراءات بوزارة المالية.

من خلال الجدول (3–12) الذي يقيس الفرضية الثانية، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة والمتوسط الكلي، والذي يساوي (2.64من 3) وانحرافه المعياري (0.562)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على(يساهم النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

وتدل هذه النتيجة على نجاح نظام (AFMIS) في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، ومنها تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية، وبدرجة كبيرة، وكما تدل هذه النتيجة بصفة مبدئية إلى ضعف المعوقات التي تحد من فعالية النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Pairat) التي توصلت إلى أن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي لها أثر إيجابي على الأداء.

الفرضية الثالثة: (يساهم النظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية)

جدول رقم (3–13)استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مساهمة (AFMIS) إنجاز المعاملات

رقم	العبارة	التكرار النسبة	درجة المساهمة: يساهم	يساهم إلى حدما	لا يساهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
1	يساهم في توفير الوقت والجهد، و يساعد على سرعة إنجاز المعاملات الواردة إلى النفقات الجارية بوزارة المالية.	ك	33	10	0	2.767	0.423	1
		%	76.7	23.3	0			
3	يساهم في إنجاز المعاملات في وقتها المحدد، وتسهيل مراجعتها ومتابعتها.	ك	25	15	3	2.514	0.625	2
		%	58.2	34.9	7			
	المتوسط العام					2.64	0.524	

يتضح من النتائج في الجدول (3–13)اتفاق أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مدى مساهمة النظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات بوزارة المالية بحسب ترتيب الفقرات(1, 3) وعلى النحو التالي:

1. جاءت الفقرة (1) وهي "يساهم في توفير الوقت والجهد، و يساعد على سرعة إنجاز المعاملات الواردة إلى إدارة النفقات الجارية بوزارة المالية" في المرتبة الأولى من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.767 من 3)، وانحراف معياري (0.423)، وهذه النتيجة تؤكد أن النظام

(AFMIS) يوفر الوقت والجهد، و يساعد على سرعة إنجاز المعاملات الواردة إلى إدارة النفقات الجارية بوزارة المالية.

2. جاءت الفقرة (3) "وهي إنجاز المعاملات في وقتها المحدد، وتسهيل مراجعتها ومتابعتها" في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.514 من 3)، وانحراف معياري (0.625)، وهذه النتيجة تؤكد أن النظام (AFMIS) يساهم في إنجاز المعاملات في وقتها المحدد، ويسهل مراجعتها ومتابعتها بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

من خلال الجدول (3-13) الذي يقيس الفرضية الثانية، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة والمتوسط الكلي والذي يساوي (2.64من 3)، وانحرافه المعياري (0.524)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على(يساهم النظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية).

وتدل هذه النتيجة على نجاح نظام (AFMIS) في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، ومنها التسريع في إنجاز المعاملات وبدرجة كبيرة، وكما تدل هذه النتيجة بصفة مبدئية إلى ضعف المعوقات التي تحد من فعالية النظام (AFMIS) في إنجاز المعاملات في وقتها المحدد بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Pairat) التي توصلت إلى أن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي لها أثر إيجابي على الأداء.

كما تتفق مع التحليلات السابق تناولها في الجزء النظري، والتي توضح نجاح النظام في زيادة عدد المعاملات المنجزة خلال الفترة 2011م-2013م، مقارنة بعدد المعاملات المنجزة في عام 2010م قبل تطبيق النظام ومرفق رقم (3) يوضح ذلك.

الفرضية الرابعة:- (النظام (AFMIS) مرن لاستيعابه التغييرات والمستجدات المستقبلية، وبالتالي يبسط من الإجراءات المالية بوزارة المالية).

جدول رقم (3-14)استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مرونة النظام(AFMIS)

رقم	العبارة	التكرار النسبة	درجة المرونة مرن	إلى حدما	غير مرن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
5	يتميز النظام بالمرونة، حيث يستوعب التغيير والتبديل والإضافة والحذف للعمليات المالية والمحاسبية.	ك	23	20	0	2.535	0.499	1
		%	53.5	46.5	0			
6	يعتبر النظام مرنًا للتوسع في الربط الشبكي، وتفعيل التوقيع الإلكتروني للجهات المرتبطة به.	ك	20	20	3	2.395	0.616	2
		%	46.5	46.5	7			
	المتوسط العام					2.465	0.558	

يتضح من النتائج في الجدول رقم (3-14) اتفاق أفراد عينة الدراسة على فقرات الفرضية الثالثة، التي تقيس مرونة نظام (AFMIS) للتغييرات والمستجدات المستقبلية، وبالتالي يبسط من الإجراءات المالية بوزارة المالية بحسب ترتيب الفقرات(6,5) وعلى النحو التالي:

1. جاءت الفقرة (5) وهي "يتميز النظام بالمرونة حيث يستوعب التغيير والتبديل والإضافة والحذف للعمليات المالية والمحاسبية" في المرتبة الأولى

من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.535 من 3)، وانحراف معياري (0.499)، و هذه النتيجة تؤكد أن النظام (AFMIS) يتميز بالمرونة حيث يستوعب التغيير والتبديل والإضافة والحذف للعمليات المالية والمحاسبية، وبالتالي يبسط من الإجراءات المالية بوزارة المالية.

2. جاءت الفقرة (2) وهي "يعتبر النظام مرنًا للتوسع في الربط الشبكي، وتفعيل التوقيع الإلكتروني للجهات المرتبطة به" في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.395 من 3)، وانحراف معياري (0.616)، و هذه النتيجة تؤكد أن النظام (AFMIS) مرن للتوسع في الربط الشبكي، وتفعيل التوقيع الإلكتروني للجهات المرتبطة وهذا بدوره يبسط من الإجراءات المالية بوزارة المالية.

من خلال الجدول (3-13) الذي يقيس الفرضية الثالثة، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة والمتوسط الكلي والذي يساوي (2.465 من 3) وانحرافه المعياري (0.558)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص (النظام (AFMIS) مرن لاستيعابه التغييرات والمستجدات المستقبلية، وبالتالي يبسط من الإجراءات المالية بوزارة المالية)

وتدل هذه النتيجة على نجاح نظام (AFMIS) في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، ومنها قبول التعديلات والمتغيرات المستقبلية وبدرجة كبيرة، وكما تدل هذه النتيجة بصفة مبدئية إلى ضعف المعوقات التي تحد من فعالية النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (أشرف العزي,2013) التي توصلت إلى أن هناك علاقة قوية بين (المكونات المادية- مخرجات النظم- شبكات تناقل المعلومات) وبين إنجاح الإدارة المالية.

الفرضية الخامسة: (يوفر النظام (AFMIS) مبدأ الشفافية المالية، وبالتالي يبسط الإجراءات المالية بوزارة المالية).

جدول رقم (3-15)استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الشفافية المالية

رقم العبارة	العبارة	التكرار النسبة	درجة التوافر: يوفر	يوفر إلى حدما	لا يوفر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
7	يوفر النظام قاعدة بيانات ومعلومات شفافة لجميع الأطراف داخل وزارة المالية وخارجها، ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت.	ك	17	24	2	2.348	0.566	3
		%	39.5	55.8	4.7			
8	يوفر النظام تقارير دقيقة وغير مظللة لمختلف العمليات، تخدم جميع الأطراف.	ك	21	20	11	2.65	0.976	1
		%	48.8	46.5	25.6			
9	يوفر النظام معلومات دقيقة وصادقة لمختلف المستويات الإدارية داخل الوزارة وبأسرع وقت.	ك	22	21	0	2.512	.0.500	2
		%	51.2	48.8	0			
المتوسط العام						2.503	0.681	

يتضح من النتائج في الجدول رقم (3-15) اتفاق أفراد عينة الدراسة على نقاط الفرضية الرابعة "يساهم النظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية، ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية"

بحسب ترتيب الفقرات(8 ,9, 7)، وعلى النحو التالي:

1. جاءت الفقرة (8) وهي "يوفر النظام تقارير دقيقة وغير مظللة لمختلف العمليات، تخدم جميع الأطراف" في المرتبة الأولى من حيث اتفاق أفراد

العينة عليها بمتوسط (2.65 من 3)، وانحراف معياري (0.976)، وتؤكد هذه النتيجة أن النظام (AFMIS) يحقق مبدأ الشفافية المالية من خلال توفير تقارير دقيقة وغير مظللة لمختلف العمليات، تخدم جميع الأطراف، وهذا يسهل من الإجراءات المالية بوزارة المالية.

2. جاءت الفقرة (9) وهي "يوفر النظام (AFMIS) معلومات دقيقة وصادقة لمختلف المستويات الإدارية داخل الوزارة وبأسرع وقت" في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.512 من 3)، وانحراف معياري (0.500)، وتؤكد هذه النتيجة أن النظام (AFMIS) يحقق مبدأ الشفافية المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وصادقة لمختلف المستويات الإدارية داخل الوزارة وبأسرع وقت، وهذا يسهل من الإجراءات المالية بوزارة المالية.

3. جاءت الفقرة (7) وهي "يوفر النظام (AFMIS) قاعدة بيانات ومعلومات شفافة لجميع الأطراف داخل وزارة المالية وخارجها، ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت وشهرية بما يتم تنفيذه من الموازنة" في المرتبة الثالثة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.348 من 3)، وانحراف معياري (0.566)، وتؤكد هذه النتيجة أن النظام (AFMIS) يحقق مبدأ الشفافية المالية من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات شفافة لجميع الأطراف داخل وزارة المالية وخارجها، ويمكن الاطلاع عليها في أي وقت ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات المالية.

من خلال الجدول (3–15) الذي يقيس الفرضية الرابعة، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة والمتوسط الكلي والذي يساوي (2.503 من 3) وانحرافه المعياري (0.681)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت مساهمة النظام (AFMIS) في توفير مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية، ويساهم بفعالية النظام في تبسيط الإجراءات المالية بوزارة المالية بصورة كبيرة، وبالتالي يثبت صحة الفرضية الرابعة التي تنص(يوفر النظام (AFMIS) مبدأ الشفافية المالية وبالتالي يبسط الإجراءات المالية بوزارة المالية)

وتدل هذه النتيجة على نجاح نظام (AFMIS) في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها ومنها تحقيق مبدأ الشفافية المالية وبدرجة كبيرة,وكما تدل هذه النتيجة بصفة مبدئية إلى ضعف المعوقات التي تحد من فعالية النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Chaiyot) التي توصلت إلى إن جودة العمل المحاسبي يحسن الفائدة من المعلومات المحاسبية عن طريق ثقة المعلومة ووصولها في الوقت المناسب.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Ali Ameen) التي توصلت إلى إن نظم المعلومات المالية تقلل من الفساد من خلال تزايد الشفافية المالية التي توفرها هذه النظم المالية.

الفرضية السادسة: هناك عدد من المشاكل(المعوقات) تقف أمام تحقيق فعالية النظام AFMIS لتبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية.

جدول رقم (3–16)استجابات أفراد العينة على عبارات المعوقات التي تحد من فعالية النظام

رقم	العبارة	التكرار النسبة	درجة الموافقة: موافق	موافق إلى حدما	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	ضعف المتابعة من قبل الإدارات لموظفيها العاملين على النظام، والرفع أولًا بأول عن	ك	11	25	7	2.093	0.448	7
		%	25.6	58.1	16.3			

	مستوى الإنجاز.							
2	ضعف التوعية عن أهمية استخدام النظام (AFMIS) والمميزات التي يوفرها.	ك	19	24	0	2.442	0.497	5
		%	44.2	55.8	0			
3	التقصير في رفع تقارير دورية من المختصين عن الأخطاء والمستجدات والإضافات الجديدة المطلوبة.	ك	22	16	5	2.396	0.686	6
		%	51.2	37.2	11.6			
4	تأخر استكمال مراحل الربط الشبكي لمختلف الجهات الحكومية مع وزارة المالية والبنك المركزي.	ك	29	13	1	2.652	0.522	2
		%	67.5	30.2	2.3			
5	قصور النظام في تصميم بعض النماذج الهامة والمطلوبة، مثل: العروض، والمذكرات، وردود الاعتذار.	ك	34	7	2	2.745	0.531	1
		%	79.1	16.3	4.6			
6	تقصير الموظفين العاملين على النظام من إدخال العمليات المالية المختلفة بحسب التصنيف المناسب.	ك	20	23	0	2.465	0.499	4
		%	46.5	53.5	0			
7	تقصير الشركة المحوسبة بتعديل الأخطاء وإضافة النماذج الناقصة في النظام وبحسب الحاجة.	ك	25	17	1	2.558	0.541	3
		%	58.1	39.6	2.3			
	المتوسط العام					2.598	0.532	

يتضح من النتائج في الجدول رقم (3–16) اتفاق أفراد عينة الدراسة على نقاط الفرضية الخامسة "هناك عدد من المشاكل(المعوقات) تقف أمام تحقيق فعالية النظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية" بحسب ترتيب الفقرات(4,5, 7, 2,,6 , 3, 1) وعلى النحو التالي:

1. جاءت الفقرة (5) وهي "قصور النظام في تصميم بعض النماذج الهامة والمطلوبة، مثل: العروض، والمذكرات، وردود الاعتذار" في المرتبة الأولى من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.698 من 3)، وانحراف معياري (0.507)، وتؤكد هذه النتيجة قصور النظام في تصميم بعض النماذج الهامة والمطلوبة، مثل: العروض، والمذكرات، وردود الاعتذار، وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام(AFMIS)

2. جاءت الفقرة (4) وهي تأخر استكمال مراحل الربط الشبكي لمختلف الجهات الحكومية مع وزارة المالية والبنك المركزي في المرتبة الثانية من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.652 من 3)، وانحراف معياري (0.522)، وتؤكد هذه النتيجة تأخر استكمال مراحل الربط الشبكي لمختلف الجهات الحكومية مع وزارة المالية والبنك المركزي وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS)

3. جاءت الفقرة (7) وهي "تقصير الشركة المصممة بتعديل الأخطاء وإضافة النماذج الناقصة في النظام_وبحسب الحاجة" في المرتبة الثالثة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.558 من 3)، وانحراف معياري (0.541)، وتؤكد هذه النتيجة تقصير الشركة المصممة بتعديل الأخطاء وإضافة النماذج الناقصة في النظام_وبحسب الحاجة. وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS)

4. جاءت الفقرة (6) وهي "تقصير الموظفين العاملين على النظام من إدخال العمليات المالية المختلفة بحسب التصنيف المناسب" في المرتبة الرابعة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.465 من 3)، وانحراف معياري (0.499)، وتؤكد هذه النتيجة تقصير الموظفين العاملين على

النظام من إدخال العمليات المالية المختلفة بحسب التصنيف المناسب، وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS)

5. جاءت الفقرة (2) "وهي ضعف التوعية عن أهمية استخدام النظام (AFMIS) والمميزات التي يوفرها" في المرتبة الخامسة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.442 من 3)، وانحراف معياري (0.497)، وتؤكد هذه النتيجة ضعف التوعية عن أهمية استخدام النظام (AFMIS)، والمميزات التي يوفرها وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS)

6. جاءت الفقرة (3) وهي "التقصير في رفع تقارير دورية من المختصين عن الأخطاء والمستجدات والإضافات الجديدة المطلوبة" في المرتبة السادسة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.396 من 3)، وانحراف معياري (0.686)، وتؤكد هذه النتيجة التقصير في رفع تقارير دورية من المختصين عن الأخطاء والمستجدات والإضافات الجديدة المطلوبة، وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS).

7. جاءت الفقرة (1) وهي "ضعف المتابعة من قبل الإدارات لموظفيها العاملين على النظام والرفع أول بأول عن مستوى الانجاز" في المرتبة السابعة من حيث اتفاق أفراد العينة عليها بمتوسط (2.093 من 3)، وانحراف معياري (0.448)، وتؤكد هذه النتيجة ضعف المتابعة من قبل الإدارات لموظفيها العاملين على النظام، والرفع أولًا بأول عن مستوى الإنجاز، وهذا بدوره يعيق من فعالية النظام (AFMIS).

من خلال الجدول (3-16) الذي يقيس الفرضية الخامسة، ويعطي متوسط كل فقرة على حدة، والمتوسط الكلي، والذي يساوي (2.598 من 3)، وانحرافه المعياري (0.532)، والذي يأخذ أهمية كبيرة لدى العينة، وهذا يثبت أن هناك عددًا من المشاكل(المعوقات) تقف أمام تحقق فعالية النظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية؛ لأن هذا المتوسط يأتي في مدى اهتمام عينة الدراسة مما يثبت صحة الفرضية، والتي تنص (هناك عدد من المشاكل (المعوقات) تقف أمام تحقيق فعالية النظام (AFMIS) لتبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية) إلا أن الملاحظ أن هذه المعوقات جميعها تقريبًا مادية، وتخلو من المعوقات السلوكية بما يدعم صحة الفرضيات السابقة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولًا- الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فعالية نظام المعلومات المالي والمحاسبي(AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية في اليمن، بالإضافة إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون فعالية نظام المعلومات المالي والمحاسبي (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من انجاز المعاملات.

وتم تناول ذلك في ثلاثة فصول تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة، وتناول الفصل الثالث الدراسة الوصفية والتطبيقية والمتمثلة في دراسة الحالة- في الإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية لعدد (50موظفًا) والذين جرى مسح آرائهم حول فعالية نظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات، والتسريع من إنجاز المعاملات بوزارة المالية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية للتوصل إلى نتائج الدراسة.

ثانيًا- نتائج الدراسة:

1- نتائج الدراسة النظرية

أ- تطبيق نظام(AFMIS) ساعد على زيادة نسبة إنجاز المعاملات الواردة إلى الإدارة العامة للنفقات

الجارية، بحسب البيانات والتقارير المستخرجة من النظام في فترة تطبيق النظام بالمقارنة بالفترات السابقة قبل تطبيقه، وكما هو موضح بالتحليل في الجانب النظري والمرفق رقم (3).

ب- يعتبر النظام المالي والمحاسبي(AFMIS) التزامًا بالتغيير، تغيير في التقنية، في العمليات والإجراءات، بالإضافة إلى التغييرات في المهارات والمسؤوليات والسلوك.

ج- يتطلب نجاح نظام(AFMIS) مراقبة أقوى ودعم أقوى لضمان الاستمرارية، لأن مثل هذه الأنظمة تستغرق وقتًا وجهد أكثر، لذلك قد توجد الأخطاء سواء في مراحل التصميم والتقييم، أو أثناء تطبيق النظام.

د- ساهم نظام(AFMIS) بدور فاعل في تحسين أداء الإدارة العامة للنفقات الجارية ومكن من إدارتها بكفاءة عالية، وبشفافية، وحسن اتصال، وعملية التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل الوزارة ومع الوزارة في المحيط الخارجي.

ن- من أهم معوقات تطبيق نظام (AFMIS):

- عدم توفر السيولة اللازمة لتوفير البنية التحتية لاستكمال ربط بقية الجهات الحكومية المركزية، والسلطات المحلية التي لم تربط، والربط والتنسيق مع الأنظمة الأخرى المكملة للنظام (AFMIS).
- ضعف الموارد البشرية المتاحة نتيجة ارتفاع نسبة الأمية وضعف المخرجات التعليمية، كون الإنسان أساس التنمية والمعول عليه في جعل مخرجات النظام أكثر فائدة.
- شحة الموارد المالية اللازم تخصيصها للنظام لتمكينه من توفير معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

2- نتائج دراسة الحالة:

أ- " أن أهداف النظام (AFMIS) كافية للإسهام في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية بمتوسط إجمالي (2.445من 3) .

ب- يساهم النظام (AFMIS) في تبسيط الإجراءات المالية بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية بمتوسط كلي بلغ (2.64من 3).

ج- يساهم النظام (AFMIS) في التسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية بمتوسط كلي بلغ (2.64من 3).

د- يعتبر النظام (AFMIS) مرنًا لاستيعابه التغييرات والمستجدات المستقبلية بمتوسط كلي (2.465 من 3) .

و- يساهم النظام (AFMIS) في تحقيق مبدأ الشفافية المالية بوزارة المالية بمتوسط (2.503من 3).

هـ - هناك عدد من المشاكل(المعوقات) تحد من فعالية النظام AFMIS لتبسيط الإجراءات المالية، والتسريع من إنجاز المعاملات بالإدارة العامة للنفقات الجارية بوزارة المالية بمتوسط كلي (2.598من 3).

ثالثًا: التوصيات:

وصى البحث بما يلي:

1- العمل على تقييم أداء الموظفين العاملين على النظام(AFMIS) في وزارة المالية، ومعرفة مكامن الخلل والضعف، والعمل على إعطاء الموظفين المزيد من الدورات التدريبية على استخدام النظام لرفع كفاءتهم، وتحسين الأداء الفردي والمؤسسي، وبما ينعكس على فعالية النظام (AFMIS).

2- إعادة النظر في الهيكل العام للإدارات العامة للشئون المالية لتفعيل التنسيق والمشاركة بين الإدارات المختلفة لإنجاز المعاملات المالية.

3- التأكيد على دعم الإدارة العليا لمستخدمي النظام (AFMIS) من خلال تشجيعهم على استخدام النظام، وتفهم احتياجاتهم المختلفة، واستطلاع آرائهم حول المشكلات التي

تواجههم عند استخدام النظام حتى يتم التغلب عليها.

4- العمل على استكمال بقية مراحل النظام، والربط الشبكي لجميع الجهات في الجمهورية اليمنية، وبما يمكن من التحول من النظام اليدوي إلى تطبيق النظام (AFMIS).

5- الاستفادة من كل الأخطاء والعقبات من السنوات الماضية التي واجهتها عملية تشغيل النظام (AFMIS) منذ تأسيسه، والتي يستفاد منها عند التحول الكامل من النظام اليدوي إلى النظام (AFMIS) كرزمة واحدة وكاملة وقابلة للتطبيق، وموثوق بها بعد انتهاء الربط الشبكي، وتجهيز المواقع لبقية الجهات الحكومية بالجمهورية اليمنية.

6- تعزيز الشفافية لدى وزارة المالية، وذلك بالكشف عن المعلومات والحسابات والمسئوليات الاجتماعية في تفاصيل دقيقة على مواقع الإنترنت .

7- استيعاب الأنظمة الأخرى المستخدمة في وزارة المالية، مثل: نظام الخزانة، ونظام الدين الخارجي، والأنظمة الأخرى، المنطوية تحت مشروع تحديث المالية العامة، والتي يجب أن تتواءم مع نظام (AFMIS).

8- على وزارة المالية التنسيق مع الشركة المصممة للنظام (AFMIS) لاستكمال النماذج الناقصة في النظام، مثل: المذكرات، وردود الاعتذار، وغيرها من النماذج الناقصة والمطلوبة للعمل بإدارة النفقات الجارية والإدارات الأخرى.

9- على إدارة البيانات والمعلومات بالإدارة العامة للنفقات الجارية متابعة المختصين العاملين بالنظام (AFMIS) أولًا بأول، وذلك فيما يخص إدخال العمليات المالية بحسب التصنيف المناسب، وذلك تجنبًا لإصدار تقارير مظللة وغير دقيقة عن العمليات المالية التي يتم إدخالها بالنظام.

رابعًا– الدراسات المستقبلية:

1. دراسة مشابه حول النظام (AFMIS) في قطاعات أخرى بوزارة المالية، أو في جهات ووزارات أخرى باليمن.
2. دراسة حول نظام(AFMIS) تعالج معوقات استكمال المراحل المتبقية، واستكمال الربط الشبكي لجميع الجهات الحكومية غير المربوطة بالنظام.
3. دراسة حول نظام الخزانة في وزارة المالية بالجمهورية اليمنية.
4. دراسة لتطوير نظام المحاسبة الموحد الحالي المناط بالحكومة في اليمن (AFMIS)، مثل: أنظمة معلومات الإدارة المالية والمحاسبية في اليمن، ومدى ملاءمتها للقطاعات المختلفة في اليمن.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

أولًا– الكتب

1. ألن, ريتشارد, وآخرون.(2004). المضي قدمًا في إصلاح الموازنة واللامركزية. مسودة تقرير البنك الدولي.
2. الأديمي, منصور ,محمد السياني.(2012).المحاسبة الحكومية. كلية التجارة, صنعاء: الأمين للنشر.
3. البراوري , عبد الله نزار ,وآخرون.(2010). البحث العلمي–مفاهيم–أساليب–تطبيقات (ط 1).عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
4. حجر, عبد الملك إسماعيل.(2000). نظم المعلومات المحاسبية .صنعاء :دار الفكر المعاصر.

5. ديل , جيليان.(2006).اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. برلين, ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية.
6. الدعيس, سعيد ناجي.(2002). المحاسبة الحكومية والقومية. صنعاء: مركز الأمين.
7. الدهراوي, كمال الدين مصطفى.(2007/2006). نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. إسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
8. الزعيتري, محمد غالب, ومنصور الأديمي.(1999).النظام المحاسبي الموحد. صنعاء: الأمين للنشر.
9. ستينبارت, بول, مارشال رومني .(2009).نظم المعلومات المحاسبية – تعريب د قاسم إبراهيم الحسيني(ط1).الرياض: دار المريخ للنشر.
10. العريقي, منصور محمد.(2007). طرق البحث . (ط1).صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
11. العيسائي, محمد مفرح, وآخرون.(2009). مبادئ الإحصاء. كلية التجارة والاقتصاد ,صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
12. ماك ليود ,ستيفن.(اغسطس2005).الإطار الفكري لنظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية. الإصدارين (1,2).وزارة المالية.
13. وزارة المالية,(2009). مجلد نظام المعلومات المالي والمحاسبي – تنفيذ الموازنة العامة للدولة.(النسخة رقم 1).صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.
14. وزارة المالية.(2005). مجلد نظام المعلومات المالي والمحاسبي تنفيذ الموازنة العامة للدول– دليل المستخدم(النسخة رقم 2).صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.
15. وزارة المالية.(2005). دليل نظام المعلومات المالي والمحاسبي (النسخة1). صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.
16. وزارة المالية.(2006). دليل إعداد الموازنة العامة للدولة التبويب الاقتصادي. المعهد المالي, صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.
17. يمن سوفت .(2007).نظام المعلومات المالي والمحاسبي. صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.
18. يمن سوفت.(2009). نظام المعلومات المالي والمحاسبي. صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي.

ثانيًا– الدوريات والمجلات العلمية

1. أحمد غالب , فهد.(2012). الهندرة والتكنولوجيا, نشرة تقنية المعلومات(الإصدار الأول).
2. مفضل, إبراهيم.(2007). مبادئ الشفافية المالية وأثرها في مكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية. مجلة كلية التجارة والاقتصاد, العدد (28).
3. وزارة المالية.(2010)."وثيقة التقييم المسبق لمشروع تحديث المالية العامة من قبل البنك الدولي".
4. العشماوي, محمد.(2008). ورشة عمل منهجية تصميم الخزانة العامة. وزارة المالية.
5. القباطي, محمد علي.(2012). ورشة عمل "مشروع تبسيط الإجراءات في وزارة المالية". المعهد المالي, وزارة المالية, الجمهورية اليمنية.

ثالثًا– الدراسات العلمية

1. العزي, أشرف.(2013). "مدى إسهام نظم المعلومات الإدارية في إنجاح الإدارة المالية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية". بحث استكمال الحصول على درجة الماجستير غير منشورة, قسم إدارة الإعمال, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, صنعاء.
2. عبد القدوس, إبراهيم.(2008)." المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية". رسالة دكتوراه في المحاسبة, كلية التجارة, جامعة دمشق.

3.الموشكي, نجيب.(2011)." دراسة تحليلية لمشروع حوسبة النظام المالي والمحاسبي (AFMIS) وتأثير تطبيقه في وزارة المالية بالجمهورية اليمنية". رسالة دكتوراه, علوم الكمبيوتر, الأكاديمية الدولية, منسك.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1.Ali Bdulbaqi Ameen, Kamsuriah Ahmad," A Conceptual Framework Of Financial Information Systems To Reduce Corruption", Journal Of Theoretical And Applied Information Technology, 10 August 2013. Vol. 54 No.1

2.Barbara C.Mc Nurlin Jr, Sprague, H , "Information System Raiph Management in practice,",University of Hawaii,Sixth Editio, 2004.

3.Kenneth C. Laudon, Jane p. Laudon, " Managemen Information Systemt",New York University,Ninth edition, 2006.

4.Khalil Abushamsieh Antonio M. López Hernández, David Ortiz Rodríguez," The Transparency of Government Financial Information Systems in Arab Countries: Evidence from Palestine", Journal of Accounting – Business & Management vol. 20, no. 2, (2013).

5.Khalil Abushamsieh, Chaiyot Sumritsakun, "The Effect Of Accounting Information System Effectiveness On Accounting Information Usefulness Via Information Trust And Information Timeliness As Mediators: Case Study Of Thai-Listed Companies", International Journal Of Business Research, Volume 12, Number 1, 2012.

6.Pairat Pornpandejwittaya, "Effectiveness Of Accounting Information System: Effect On Performance Of Thai-Listed Firms In Thailand", International Journal Of Business Research, Volume 12, Number 3, 2012.

7.James A. O'Brien, " Managemen Information System t ",third edition,USA, 1996.

8.Jack Diamond and Pokar Khemani, "Introducing Financial Management Information Systems in Developing Countries", OECD Journal On Budgeting, Volume 5 – No. 3,2006.

9.Jerome Kontr, "Management oriented Managemen Information Systems",second Edition, 1977.